هذا هو الحل

مبادئ العمل السياسى الإريترى
فى إطار الوحدة الوطنية

على محمد سعيد برختو

هذا هو الحل

مبادئ العمل السياسى الإريترى
فى إطار الوحدة الوطنية

على محمد سعيد برحتو

الطبعة الأولى: يناير عام ٢٠٠٠
الطبعة الثانية: اكتوبر عام ٢٠٠٠

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿لا تَظْلِمُونَ وَلا تُظْلَمُونَ﴾

صدق الله العظيم

المحتويات

الفصل الأول: هذه الدراسة ٩

الفصل الثانى: مدخل تمهيدى ١٥

١ – فترة انتقال ١٧

٢ – الطموح والواقع ١٧

٣ – بين الأمس واليوم ١٩

٤ – الصراحة والوضوح ٢١

الفصل الثالث: حقائق أولية ٢٣

أولاً: الوضع الجغرافى وسطياته ٢٥

ثانياً: تعدد القوميات والأديان ٢٧

ثالثاً: عدم وجود إحصاء رسمى للبلاد ٢٨

رابعاً: الأقاليم الإريترية الثلاثة ٢٩

١ – السهول والتلال الشمالية الغربية (الإقليم الاول) ... ٢٩

٢ – الهضبة الجنوبية الوسطى (الإقليم الثانى) ٣٠

٣ – السهول الشرقية (الإقليم الثالث) ٣١

خامساً: انعكاسات الطبيعة على المجتمع ٣١

سادساً: تأثير المعتقدات الدينية ٣٢

الفصل الرابع: مرحلة النضال وقواعدها الرئيسية ٣٣
١ – قوى النضال الوطني ٣٥
٢ – المسلمون والاستقلال ٣٧
٣ – الدور المسيحي ٣٩
الفصل الخامس: مرحلة الاستقلال ٤٣
أولاً: الواقع السياسي والاجتماعي ٤٥
١ – مشكلة اللاجئين ٤٦
٢ – الدولة الوليدة ٤٨
٣ – تهميش المسلمين ٥٠
٤ – التجنيد الإجباري ٥١
٥ – نماذج من القهر ٥٤
ثانيًا: الواقع الاقتصادي ٥٥
١ – رأسمالية الحزب ٥٥
٢ – تحطيم القطاعين العام والخاص ٥٧
٣ – معاناة المسلمين اقتصاديًا ٥٨
٤ – علامات استفهام حائرة ٦٠
الفصل السادس: الديمقراطية هي الحل ٦٣
أولاً: قضية اللاجئين ٦٧

ثانيًا: أركان الديمقراطية الثلاثة ٦٩
١ – سيادة الشعب (الركن الأول) ٧٠
أ – دستور ديمقراطي ٧١
ب – فصل السلطات ٧٢
جـ – الانتخابات الحرة ٧٣
د – التعددية الحزبية ٧٣
هـ – تجنب النشاط التجاري ٧٤
٢ – النظام الاتحادي / اللامركزية (الركن الثاني) ٧٥
أ – الأقاليم والحكومات المحلية ٧٦
ب – حكومة الاتحاد ٧٦
جـ – قمة الممارسات الديمقراطية ٧٧
٣ – حقوق الإنسان (الركن الثالث) ٧٨
أولاً: الحقوق الجماعية ٧٩
ثانيًا: الحقوق الفردية ٨٠
أ – حق الحياة ٨٠
ب – الحقوق الشخصية ٨٠
جـ – الحقوق المدنية والسياسية ٨١
د – الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ٨١

ثالثًا: تداخل الحقوق وتلازمها ٨٢

الفصل السابع: الخاتمة ٨٥

١ – المجتمع السليم ٨٨

٢ – علاقات خارجية صحية ٨٩

٣ – التنمية ٨٩

٤ – المستقبل المشرق ٩٠

مقدمة الطبعة الثانية

نفذت الطبعة الأولى من هذا الكتاب، ولم يكد يمضى على صدورها بضعةأسابيع، مما دفع بنا إلى التفكير في إصدار طبعة أخري، تلبية لرغبة الكثير من الأخوان والأصدقاء الذين كتبوا إلينا والحوا علينا، للعمل على ملء الفراغ.

وإذا كان لا بد من تعليل لهذا النوع من الإقبال، فإننا نعتقد بأن حيوية الموضوع الذي يتناوله الكتاب والتصاقه بالواقع الاريتري، من ناحية، ونهج الجدية والصراحة والوضوح، الذي اعتمدناه، لمعالجة المشكلة الوطنية، من ناحية اخري، كان السبب في استقطاب القارىء الاريتري ووضع الكتاب في دائرة اهتماماته، بسهولة ويسر.

وها نحن نعيد الطباعة، وبدون إجراء أي تعديل. إلا اننا نستأذن القراء لكي نذيل هذه الطبعة بنص (اهداف المرحلة الراهنة للنضال الوطني)، كما تحددها جبهة التحرير الاريترية (التنظيم الوطنى الموحد) ... تلك الأهداف التى توحى بها مفردات الواقع الذي نعمل علي التصدى له.

شكرا للقارىء ومرحبا النقد البناء

اكتوبر عام ٢٠٠٠ المؤلف

الفصل الأول

هذه الدراسة

تبلور مفهوم هذه الدراسة وتكاملت رؤيتها، عبر معاناة وتجربة طويلتين، ثم تمت صياغتها، فى أيام معدودات، ووصلت صور منها إلى أيد مختارة... ولكن قرار وضعها تحت المطبعة، لتكون فى حوزة الجميع، استغرق اتخاذه شهوراً عديدة.

وقد يجدر بالذكر هنا، أن أهمية الموضوع وحداثته، هما اللتان وقفتا وراء التروى، وكانتا الدافع إلى التردد فى إخراج الدراسة، وفى انتظار حلول الوقت المناسب. ذلك لأن مضمون هذه الدراسة، بما يلقيه من أضواء على إريتريا المستقبل، اعتماداً على تحليل الماضى والحاضر والخيارات المتاحة لبناء حياة أفضل، لم يكن من مألوف أطروحات الثورة الإريترية، فى مختلف مراحلها السابقة..

لقد كانت القوى الرئيسية للثورة الإريترية، تركز فى أدبياتها على الاستقلال كهدف، وعلى الكفاح المسلح كوسيلة رئيسية للتحرير، وعلى الوحدة الوطنية بحسبانها الجسر الوحيد المؤدى إلى الاستقلال. أما الانهماك فى الجدل لتحديد صورة المستقبل المنشود، فقد اعتبر عملاً انصرافيًا، من شأنه أن يثير الخلافات ويبعثر الجهود ويعوق المسيرة.. ولم تمارسه، فى واقع الأمر، إلا بعض الشرائح الهامشية، حتى إذا ما تم التحرير وتحقق الاستقلال، فوجئ الشعب الإريترى بعصابة شريرة غدارة، تتقدم للقيادة، وتشدد قبضتها على السلطة،

فى محاولة لفرض مفاهيمها وهيمنتها على الوطن، وفق سياسة (فرق تسد)، وتهوى ممارسة التمييز الطائفى والعنصرى، لإثارة النعرات، بشكل يحدث جروحًا داخلية فى جسد الوطن، ويؤدى إلى تفتيت الوحدة الوطنية، كما تهوى اللعب بمقدرات البلاد، والدخول فى حروب غير مبررة ضد الجيران والأصدقاء.

من هنا، أصبح واجبًا على القوى الوطنية التى تستشعر مسئولياتها تجاه الوطن والثورة، أن تتصدى لمواجهة هذه الانحرافات بالتحرك العملى، للحيلولة دون تردى الأوضاع وضياع الوطن، وأن تقوم بإفشال المخططات الرامية إلى سرقة ثمار الاستقلال، وإلى حرمان أولئك الذين دفعوا فى سبيلها الدماء والدموع والعرق. وصار لزامًا على القوى الوطنية أن تحدد بجلاء، فى المقام الأول، أهداف مرحلة ما بعد إعلان الاستقلال.. ذلك الاستقلال الذى ظل فى الماضى هدفًا لا جدال حوله، ليصبح اليوم وسيلة لتحقيق أهداف أخرى، تتعلق برقى المجتمع وسعادته ونمائه..

ضمن هذا السياق، تأتى هذه الدراسة تحت عنوان (هذا هو الحل) وهى تهدف إلى بلورة تصور شامل لكيفية بناء حياة أفضل فى إطار الوحدة الوطنية، وتبادر بوضع الحلول المناسبة لطمأنة المواطنين، قبل أن يستفحل الداء، وقبل أن يتعرض الوجود الوطنى للمخاطر النابعة من ردود الأفعال التى لا تحمد عقباها.

ولن يتسنى ذلك – والحق يقال – إلا بتبنى نظام (الإدارة الاتحادية والحكم الذاتى الإقليمى) الذى يتيح لكل إقليم التمتع بحقوقه المشروعة، دون الاضطرار إلى استجدائها من أحد، أو انتظار العطاء من جهة قوية متسلطة. وليس هذا فى حقيقةالأمر، إلا وليد الإيمان بالحق، وحصيلة تطبيق مبادئ العدل ومعايير المساواة.

وبهذا، أمكن اعتبار هذه الدراسة نقلة جديدة فى الفكر الوطنى الليبرى، اقتضتها المرحلة الجديدة التى تختلف عن المرحلة السابقة، فى طبيعتها، وفى أهدافها وأساليبها وأداواتها.. وهى دعوة صريحة لترجيح قيم العدل ومفاهيم السلام والاستقرار والتنمية، والتخلى عن الظلم ونبذ العنجهية والغرور. كما إنها دعوة للحوار البناء، جديرة بالترحيب، فيما نعتقد.

* * *

الفصل الثانى

مدخل تمهيدى

١ - فترة انتقال:

لقد انقضت ثمانية أعوام منذ أن انحسر الوجود الأثيوبى عن الأراضى الإريترية، وانتهى التسلط الأجنبى فيها إلى غير رجعة.. وانقضت ست سنوات منذ أن تحقق لإريتريا استقلالها الوطنى، وأصبحت عضواً فى المجتمع الدولى، من خلال انضمامها إلى منظمة الأمم المتحدة.

وبزوال الاحتلال، انتقل شعبنا من مرحلة الكفاح المسلح من أجل الاستقلال، إلى مرحلة كان من المفروض أن تكون مرحلة بناء وازدهار، وأن تشهد جماهيرنا بداية انطلاق فى موكب التقدم، على قدم المساواة مع الدول الأخرى. ولكن...

٢ - الطموح والواقع:

فى مرحلة الكفاح المسلح، ربما كان يحلو للمناضلين الأشاوس أن يطوفوا بخيالهم، فى سويعات الاستراحات النادرة، فى سماء إريتريا، ليحلق كل منهم فوق مسقط رأسه مطلقاً لأحلامه العنان. وكانت أحلامه على المستوى الفردى، شأنه شأن أى مناضل يقاتل من أجل السلام والحرية، أن يعود إلى مسقط رأسه بسلام، وأن يتمكن من استعادة داره أو إقامة منزل له وإنشاء أسرة... وهذا طموح مشروع لكل من أدى واجبه الوطنى على الوجه الأكمل.

أما على المستوى الجماعى، فإن آمالنا كانت معلقة بقيم الحضارة وأسس التقدم والرفاه.. كنا نتطلع إلى اليوم الذى نتمكن فيه من تحطيم أدوات القمع والإرهاب، والقذف بكل القوانين المقيدة للحريات فى مزبلة التاريخ، حتى ترفرف على سمائنا رايات الحرية وحقوق الإنسان، بدلاً من كوابيس الظلم والاستبداد والطغيان. وكنا نهفو إلى أن تتمتع كل القوميات والطوائف بالمساواة، فى ظل العدالة والإخاء. فلا يحجم أحد منها، لمصلحة آخر، ولا يهمش دور أحد على حساب آخر. كما كنا نتطلع إلى أن نتمكن بعد التحرير مباشرة من إيجاد عمل لكل عامل، وضمان مقعد فى المدرسة لكل تلميذ، وتأمين سرير بالمستشفى لكل مريض، وأن نواصل النضال طالما بقيت الحاجة قائمة.

لكن الحقائق المتربعة اليوم على عرش الواقع، لم تترك لتلك الأحلام مجالاً للتنفيذ. وها نحن نرى سفينتنا وهى تنحرف عن مسارها الطبيعى، متجهة نحو إقامة نظام ديكتاتورى شمولى يرضع من حليب الشوفينية والصليبية فى آن واحد، ليلقى ببلادنا، فى نهاية المطاف، فى مأزق تاريخى يصعب تداركه، فيما بعد، الأمر الذى يفرض علينا اليوم أن نقول كلمتنا، قبل فوات الأوان.

وليس ثمة من يجهل تفاصيل ما جرى فى إريتريا بالأمس، وما يدور فيها اليوم. غير أننا، وفى محاولة لتقييم الأوضاع، بهدف طرح

الحلول الناسبة، لابد لنا أن نبدأ بإنعاش الذاكرة والإحاطة بالماضى، من أجل تحديد العناصر الأساسية التى كان لها تأثير بالغ فى تشكيل الماضى، وفى صياغة الحاضر أيضًا، والتى أسهمت فى بلورة قوى التفاعل التى دفعت، ومازالت تدفع، بحركة المجتمع فى طريق المستقبل، بقدر ما نولى من اهتمام للإلمام بما استجد من مشاكل، بعد الاستقلال.

ولأن أسلوب الإيجاز الذى ننتهجه يفرض علينا الاكتفاء بالإشارة إلى الأحداث الهامة، فسوف نحاول بقدر الإمكان، أن نتحاشى التوغل فى الأرقام والإحصائيات والتفاصيل الملة. فالحر تكفيه الإشارة.. وثقتنا فى أن حصيلة خمسين عامًا من تجربة النضال، ليست محفوظة فقط فى أحضان الكتب، وإنما هى محفورة فى الذاكرة الوطنية، تتوارثها الأجيال، جيلاً بعد جيل.

٣ - بين الأمس واليوم:

ولعله من المناسب أن نشير، بادئ ذى بدء، إلى ما التزمنا به فى الماضى من نهج رأينا فيه ضرورة من ضرورات الكفاح المسلح. فقد كان همنا الأول فى تلك الفترة ينحصر فى تعبئة الجماهير من أجل معركة التحرير، وحشد كل الطاقات لضمان الانتصار وطرد قوات الاحتلال. ولذلك، ألزمنا أنفسنا بالامتناع عن النقاشات التى تتناول الصورة المستقبلية لإريتريا، وأقمنا بيننا وبين الجدل حول «إريتريا

المستقبل» سداً منيعًا، تجنبًا لما ينجم عن هذا الجدل من خلافات قد تؤدى إلى خدش الوحدة الوطنية، بشكل أو بآخر، وتتسبب فى إضعاف قوى المجابهة ضد العدو، متخذين من شعار «لا صوت يعلو على صوت معركة التحرير» سلاحًا لكبح جماح ذلك النوع من الجدل.. وللتاريخ نترك تقييم ذلك.

أما اليوم، فإن الانتقال من مرحلة إلى أخرى يستوجب بالضرورة، وقفة تأمل ومراجعة لتقييم ما تم إنجازه فى المرحلة السابقة، وتحديد ما ينبغى تحقيقه فى المرحلة التالية.. خصوصًا، وأن أمامنا من الشباب من نشأوا فى الملاجئ والمهاجر، وترعرعوا بين جراحات الوطن ولهيب الغربة. وهم أول المعنيين بالخطاب.

ومسألة التقييم هذه لا تحتاج إلى كبير عناء. فنحن على يقين من أننا لن نضل الطريق لو حاولنا الإنصات للجماهير التى أخذت أصواتها تتعالى بالسؤال: «هل هذه هى إريتريا التى خضنا من أجلها خمسين عامًا من النضال؟ أم أن هنالك من شوه إريتريانا الحبيبة، ومرغ نضالاتنا فى الأوحال؟؟».

نعم.. لقد رحل العدو الأجنبى وتحقق الاستقلال، وكان ذلك فى حد ذاته حدثًا تاريخيًا هاما، وإنجازا عظيما أعقبته نشوة لا حدود لها فى أوساط الشعب الإريترى، وبين أصدقائه، ولأن مسيرة الحضارة لا تتوقف، فإن أى انتصار لابد أن يكون مقدمة لانتصارات أخرى فى

نفس الاتجاه، وأن أى إنجاز لابد أن يشكل دافعا وأداة لتحقيق إنجازات أخرى.

فالاستقلال الذى كان هدفا مركزيا فى المرحلة السابقة، قد أصبح اليوم وسيلة لتحقيق أهداف أخرى تتعلق بالسلام والاستقرار والتنمية والرفاه وهى أهداف لابد أن تأخذ دورها فى الأولويات. وإنه، بفضل الاستقلال وفى ظل حكومة وطنية، ينبغى العمل لتحقيق هذه الأهداف.

ولعلنا لا نخرج عن دائرة الموضوع، إذا ما أشرنا إلى أن أول ما يميز الحكومات الوطنية، ويجعلها جديرة بهذه الصفة، هو سعيها من أجل بناء مجتمع الحرية والمساواة والعدل والأمن والاستقرار والسلام، وإنها إنما تكون وطنية بقدر ما تعمل على تعميم هذه القيم وترسيخ دعائم مجتمع التضامن والإخاء، وإنشاء دولة القانون والمؤسسات القانونية، وإعلاء شأن حقوق الإنسان والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، فهل خطت إريتريا خطوة واحدة فى هذا الاتجاه؟ إن الإجابة الصحيحة على هذا السؤال لابد أن تضع الذين منّ الله عليهم بنعمة الضمير فى خجل قاتل، ويندى لها جبينهم.

٤ - الصراحة والوضوح:

ولمعالجة المسألة من جذورها نجد من الأهمية بمكان أن نقر بضرورة التعامل مع حقائق الواقع بقدر كاف من الوضوح، وبقدر أكبر من

الصراحة، تلك الصراحة التى طالما تجنبناها من فرط الحرص على الوحدة الوطنية بحسبانها الجسر الرئيسى المؤدى إلى النصر والاستقلال، وقد آن الأوان لوضع النقاط على الحروف وتسمية الأشياء بأسمائها، فتتضح معالم الطريق «ولا نلدغ من جحر مرتين».

* * *

الفصل الثالث

حقائق أولية

وإذا شرعنا فى استنطاق الماضى واستدعاء شريطه، بغية إعادة قراءته بإمعان، قبل الدخول فى عملية التقييم، فسوف نواجه من الحقائق اللصيقة بالواقع الإريترى ما يدعو إلى التوقف عنده بإلحاح لإعطائه وزنه الحقيقى، وتحديد دوره فى سير الأحداث. ولنلتقط من هذه الحقائق: «أولا» الموقع الجغرافى ومعطياته، «ثانيا» تعدد القوميات والأديان «ثالثا» غياب إحصاء رسمى «رابعا» الأقاليم الإريترية الثلاثة «خامسا» انعكاسات الطبيعة على المجتمع «سادسا» المؤثرات الدينية، ونتناولها على النحو التالى:

أولا: الموقع الجغرافى ومعطياته:

تطل إريتريا على البحر الأحمر عبر شرفة طويلة تشغل ألف كيلو متر من ساحله الإفريقى، وتحتل مساحة تقدر بحوالى مائة وعشرين ألف كيلو متر مربع، حيث توغل فى القارة بما يقدر بحوالى مائة وعشرين كيلو مترا، فى المتوسط، وإن كان يتجاوز ثلاثمائة كيلو مترا من ناحية الغرب، ويقل عن مائة كيلو مترا فى الشرق. ويحيط بإريتريا السودان غربا وإثيوبيا جنوبا وجيبوتى شرقا. أما من جهة الشمال فالبحر الأحمر، ومن ورائه اليمن والعربية السعودية، وتوجد أمامها وضمن مياهها الإقليمية، مئات من الجزر المهجور منها والآهل بالسكان، مع ما يصاحب ذلك من شعب مرجانية

وآلاف من أنواع الأسماك النادرة. وتشرف إريتريا على باب المندب، وتعتبر البوابة الطبيعية الوحيدة القريبة من المراكز الاقتصادية فى إثيوبيا.

ويذكر الإثيوبيين كيف كانت إريتريا معبرا لقوات موسولينى الإيطالية إليهم، فى إشارة لتحميل التراب الإيترى مسئولية الفترات الكئيبة من تاريخهم، ولكنهم ينسون أو يتناسون أنها أيضا كانت معبرهم، ومعبرا لكل الحضارات إليهم: المسيحية وفريمنتوس فى عهد إيزانا، وظهور الإسلام وهجرة الصحابة «سيدنا عثمان بن عفان والسيدة زوجه رقية بنت الرسول ﷺ وجعفر بن أبى طالب» ورسل النجاشى، رضى الله عنهم أجمعين. كما كانت إريتريا ممرا لحضارات معين وسبأ وحمير، ورهط سليمان والأسباط، وأبرها وأصحاب الفيل. وبنيت فيها عدو ليس «عدولى» فى عهد البطالسة، لتكون مركز إشعاع حضارى وتجارى، ومرفأ لخدمة التصدير والاستيراد من وإلى إثيوبيا، ومن ثم إلى أعماق القارة. ثم انتقل هذا الدور إلى مصوع، فيما بعد.

هذا المركز الاستراتيجى الهام، بجانب ثرواته السمكية والبحرية بشكل عام، يعد فى حد ذاته عنصرا من عناصر الثروة الوطنية، ويعود بالخير على أهله وعلى الجيران، ولكنه سينقلب حتما وبالا

على أهله وعلى الجيران، إذا اتسمت علاقاتهم باستمرار بالتوتر والتشنج، وتحكمت عليهم العقد النفسية.

والعلاقات الخارجية لأى بلد لن تكون إلا انعكاسا للأوضاع الداخلية فى هذا البلد، كما أن العلاقات الإنسانية وأواصر المحبة والمودة تبدأ من البيت.

ثانيا: تعدد القوميات والأديان:

إن إريتريا مثل معظم البلدان الإفريقية بلد متعدد القوميات، متباين الأعراق، ومختلف الديانات، ولن تكون هذه الحقيقة من السلبيات المعوقة، لو أحسنا فهمها، وتعاملنا معها بوعى وإخلاص، ويكفى للدلالة على هذا الإدراك أن نذكر أن شعبنا بمختلف قومياته وأعراقه ومعتقداته الدينية، وبالرغم من كل ذلك، قد تمكن من انتزاع استقلاله من براثن احتلال غاشم وعدو شرس.

ويلاحظ أنه بينما كانت القوى الوطنية فى فترة الكفاح المسلح تنأى بنفسها عن مناقشة قضية القوميات، فى إريتريا، للأسباب التى ذكرناها، كانت الجبهة الشعبية تصر على تسليط الأضواء على تعددها وتركز على تباين هذه القوميات فى اللغات والتقاليد وكافة مظاهر الحياة، جاعلة من ذلك سلاحها المفضل لاختراق جدر التنظيمات الوطنية.. لكنها اليوم تتحسس من مسألة القوميات لأنها

تعنى، فى الوقت الحاضر، حقوقا سياسية واقتصادية واجتماعية، فلا تستخدمها الشعبية إلا بالقدر الكافى لإجازة الأغانى والرقصات الشعبية، إذ تستوجب اللعبة أن يكون لكل قومية حصة فى الإذاعة الوطنية تكفى لجذبها على الأقل إلى المذياع «الوطنى».

ثالثا: غياب إحصاء رسمى للبلاد:

لم يجر فى بلادنا إحصاء رسمى، إذ لم يكن من مصلحة السلطات التى تعاقبت على حكم إريتريا، أن تجرى إحصاء يؤدى إلى إماطة اللثام عن الحقائق السكانية، بل كانوا ومازالوا يؤثرون أن يمارسوا نشاطاتهم فى جنح الظلام، ولا شىء يمنعهم بعد ذلك من إقناع أنفسهم بأن قوميّة «التجرينية» هى القومية الكبرى التى يباح لها أن تفرض لغتها وثقافتها على البلاد، كما فعل الأمهرا فى إريتريا، وفى إثيوبيا من قبل.

ونظراً لعدم وجود إحصاء رسمى يمكن الاعتماد عليه، وحرصا منا على تجنب الجدل العقيم، فإننا نفضل اللجوء إلى الاستعانة بخريطة إريتريا الطبيعية وخريطتها السكانية (جغرافية إريتريا وديموغرافيتها) لتحديد مواطن القوميات على الخريطة، التى تغطى مائة وعشرين ألف كيلو متر مربع.

رابعاً: الأقاليم الإريترية الثلاثة:

وبالاعتماد على خريطة إريتريا الطبيعية والسكانية، يمكننا رسم الخطوط الرئيسية علي هذه الخريطة، وفقاً لمواطن القوميات، لتبدو أمامنا ثلاثة أقاليم متمايزة، هى: (أ) السهول والتلال الشمالية الغربية / الإقليم الأول، (ب) الهضبة الجنوبية / الإقليم الثاني، (جـ) السهول الشرقية / الإقليم الثالث. ولنتوقف مع كل إقليم على حدة:

١ - السهول والتلال الشمالية الغربية (الإقليم الأول):

تمتد حدود هذا الإقليم بمحاذاة ساحل البحر الأحمر، بدءاً من نقطة فى الساحل الشرقي لخليج زولا شرقا لتصل إلى نقطة الحدود مع السودان غرباً، ومن البحر الأحمر شمالاً حتى وادى سيتيت جنوباً. ويشمل هذا الإقليم كلاً من سهول واديي بركة والقاش، ووادي نهر عنسبا، وبراري سمهر، ومرتفعات الساحل الشمالى. وتبلغ مساحة هذا الإقليم حوالى (٨٠,٠٠٠) كيلو متر مربع.

وتسكن في هذا الإقليم قومية التيقرى الذين يدينون جميعاً بالإسلام ويتحدثون اللغة التيغرية التى فشلت جهود الإرساليات في كتابتها. ويشاركهم فى الموطن البلين والكوناما والحدارب والنارا والبليت وبينتاما، وقبائل الرشايدة الوافدة حديثاً من الجزيرة العربية.

وسكان هذا الإقليم مسلمون، إلا قليلاً منهم. ويتميز هذا الإقليم بالثروة الحيوانية والسمكية والفواكه والغلات الزراعية. ويشتغل معظم أهله بالرعى وصيد الأسماك والزراعة والتجارة.

ويستخدم سكان هذا الإقليم اللغة العربية كلغة للثقافة والتعليم والتدوين والمراسلات والتخاطب البينى. وقد أجمعوا على تتويجها لغة رسمية للبلاد، بجانب اللغة التجرينية، بمقتضى المادة ٣٨ من الدستور الإريترى الذى وافق عليه الإمبراطور وصادقت عليه الأمم المتحدة، ليعمل به في ظل الحكم الفدرالى مع إثيوبيا، ابتداء من عام ١٩٥٢. وقد رحب الجميع بثنائية اللغة في إريتريا تعبيراً عن الاحترام المتبادل، وأساساً للوفاق الوطنى والتعايش السلمى.

٢ - **الهضبة الجنوبية (الإقليم الثانى):**

يتكون هذا الإقليم من مرتفعات إريتريا الجنوبية. ويحده الإقليم الأول من الناحية الشمالية الغربية، والإقليم الثالث من الناحية الشمالية الشرقية، مشكلين ضلعى المثلث. وتشكل الحدود مع إثيوبيا قاعدته أو ضلعه الثالث. وتبلغ مساحة هذا الإقليم حوالي (٢١,٠٠٠) كيلو متر مربع. وتسكنه قومية التجرينيا التي تتحدث باللغة التجرينية. ويدين معظم أهله بالمسيحية. ويشاركهم فى الموطن من المسلمين قومية الساهو والجبرت. ويعمل سكان هذا

الإقليم في الزراعة المطرية. وقد أقرت اللغة التقرينية فى عام ١٩٥٢ كلغة رسمية للبلاد بجانب اللغة العربية، وفقاً لرغبة أنبائه، وتأكيداً لمبدأ ثنائية اللغة.

٣ - السهول الشرقية (الإقليم الثالث):

يقع هذا الإقليم على الشريط الساحلى للبحر الأحمر، ويمتد من حدود الإقليم الأول غرباً إلي جيبوتى شرقاً. وهو موطن القومية العفرية الذين يتحدثون اللغة العفرية. وهو يتاخم إقليم عفر الإثيوبى الذي يتمتع بالحكم الذاتى، وكلهم مسلمون يعتمدون في معيشتهم على الرعي والثروة السمكية والتجارة بين سواحل الجزيرة العربية والداخل. وتبلغ مساحته تسعة عشر ألف كيلو متر مربع، تقريباً.

خامساً: انعكاسات الطبيعة على المجتمع:

إن التباين اللحوظ في طبيوغرافية إريتريا، قد طبع آثاره البيئية على الواقع الاقتصادى لكل إقليم، وترك بصماته علي الحياة الاجتماعية لكل قومية. ونتيجة لذلك، أصبح لكل منها عاداتها وتقاليدها. وتلونت طقوس أفراحها وأحزانها ، وتعددت ألوان أزيائها وأشكالها، وخصوصاً في الريف، حيث يمكن الاستدلال على هوية المرء من مظهره وملبسه. وخاضت كل قومية تجارب تاريخية مختلفة

مكنتها من نسج علاقات ثقافية وحضارية، تنفرد بها، عبر الحدود. وكان من شأن ذلك فى النهاية تطوير أهازيجها وفولكلورها وإبراز ملامح هويتها. وكان من نتائجه أيضاً ما نشاهد من تباين العقائد الدينية الراسخة، كما هو عليه الحال.

سادساً: المؤثرات الدينية:

ومن الحقائق الثابتة أن للدين (الإسلامي أو المسيحي) في بلادنا دوراً إيجابياً بارزاً في قولبة الكيانات الاجتماعية، ورسم الهوية الوطنية، نتيجة لما يستحوذ عليه من مساحة كبيرة من وجدان الإنسان، تجعل له آثاراً عميقة على المفاهيم والقيم، وعلى أنماط السلوك. ويمكن قراءة مدي انتشار كل ديانة فى كل إقليم بوضوح، جنباً إلي جنب مع التباين في خريطة إريتريا الطبيعية، جبالها وسهولها، بحيث يمكن فرز الأقاليم على هذا الأساس، مع الإبقاء على هوامش للتداخل، بطبيعة الحال، وجيوب فى الجانبين، يجب النظر إليها بعين الاعتبار. ويجدر بالذين يجهلون التركيبة الاجتماعية والعقدية لبلادهم، ألا يتصدوا للافتاء في القضايا القومية.

* * *

الفصل الرابع

مرحلة النضال وقواها الرئيسية

يبدأ تاريخ إريتريا الحديث مع بداية شهر أبريل من عام ١٩٤١، وهو يوم زوال الوجود الإيطالى من إريتريا علي يد قوات الحلفاء، تحت إمرة القيادة البريطانية التى احتلت إريتريا وقامت بإدارتها، بالنيابة عن الحلفاء ... ومنذ ذلك التاريخ اتخذ النضال الوطنى في إريتريا، أطراً تنظيمية، وأشكالاً حزبية علنية.

وتنقسم هذه المرحلة إلي فترتين، وفقاً للوسائل والأدوات التى تبنتها القوى الوطنية فيها. فقد تميزت الفترة الأولى من هذه المرحلة (١٩٤١-١٩٦١) بالنضال السياسى والوسائل السلمية. أما الفترة الثانية (١٩٦١ - ١٩٩١) فقد اتسمت بالعنف الثورى وساد فيها الكفاح المسلح، كوسيلة رئيسية للتحرير.

قوى النضال الوطنى:

ويجدر بالذكر هنا، أن أي نضال سياسى لابد له من مرجعية (خلفية) يهتدى بقيمها ومثلها، ويسعى لتحقيق مصالحها، وترسيخ مفاهيمها ... ومن هذه الزاوية نجد أن الخلفية الاجتماعية للتيارات السياسية فى إريتريا، في كلتا الفترتين، لم تكن مرتبطة بالقبائل أو القوميات أو الأقاليم، وإنما كانت مرتبطة، وبكل قوة، بأحد التجمعين الكبيرين (الإسلامي والمسيحي). وكان أكبر الحزبين السياسيين

اللذين كانا يتنافسان فى السيطرة على دفة التيار الوطنى، فى الفترة الأولى، هما (أ) حزب الرابطة الإسلامية التى نادت بالاستقلال وقادت الكتلة الاستقلالية المتكونة من عدة أحزاب (ب) حزب الاندماج مع إثيوبيا.

وإذا كان اسم الرابطة الإسلامية يكفى للدلالة علي هويتها، كما تكفي الإشارة إلى أنها جعلت من رداءة أحوال المسلمين الاثيوبيين فى ظل النظام الكنسى، واحداً من أهم أسلحتها الاعلامية والتعبوية، فإن حزب الاندماج الذى اتخذ اسماً مدنياً، كان يتكون من المواطنين المسيحيين (سكان الهضبة) بشكل أساسي، ويستمد قوته من نفوذ الكنيسة الإثيوبية الروحى، ويعتمد على سلطان الامبراطور.

أما فى الفترة الثانية، فإن جبهة التحرير الإريترية كانت فارس الميدان الوطني الوحيد، منذ اندلاع الثورة الوطنية (١٩٦١) وحتى أواسط السبعينات، حيث بدأت تترهل نتيجة لرداءة القيادة، فأطل المناخ الصالح لبروز الجبهة الشعبية. وقيل يومئذ: (ما أشبه اليوم بالبارحة)، لأن الجبهة الشعبية تأسست على يدي الشق المسيحي ونمت فى أحضانه.

المسلمون والاستقلال:

يتضح مما تقدم أن فكرة الاستقلال الوطنى قد تبلورت فى بوتقة الشق الإسلامى الذي حمل رايتها بإخلاص، خلال نصف قرن من الزمان، وطور أساليبها ووسائلها بدءاً بالنضال السياسي والوسائل السلمية فى أوائل الأربعينات، بزعامة الرابطة الإسلامية والكتلة الاستقلالية، ووصولاً إلي العنف الثوري والنضال المسلح الذى فجرته جبهة التحرير الإريترية، فى بداية الستينات.

لقد شكل المسلمون العمود الفقرى للنضال الوطنى في الفترة الأولى (النضال السياسى) وجزء كبير من الفترة الثانية (الكفاح المسلح). وتشكلت قوى النضال في الفترتين من الطلائع الإسلامية التى خاضت معارك التحرير ببسالة تحت الراية الوطنية، ومن أجل تحقيق أهداف وطنية، تمثلت في حرية إريتريا واستقلالها الوطنى، بينما كان المسيحيون في جملتهم، وبتأثير من الكنيسة، يطالبون بضم إريتريا إلي مملكة هيلي سلاسى، حتى جاء الاتحاد الفيدرالى بين إريتريا وإثيوبيا. بقرار من الأمم المتحدة، كصيغة توفيقية وحل وسط، كما قيل.

ولما كان المسلمون أول من حمل راية الاستقلال، فقد تحملوا تكاليف النضال الوطني من أرواحهم وأموالهم، وأصبحت الأقاليم

الإسلامية ميداناً للقتال ومسرحاً للعمليات العسكرية، بينما لم يسمع سكان أسمرا والهضبة (الإقليم الثاني) دوى المدافع وأزيز الطائرات العسكرية، إلا عند تداعي نظام منجستو هيلي ماريام، أو قبل التحرير بأيام.

لقد ألقى على كاهل المسلمين عبء النضال الوطني، وكان عبئاً ثقيلاً، تمثل في مواكب الشهداء، وأفواج من الأيتام والأرامل، والتعرض لقنابل النابال والقنابل العنقودية، وتدمير للقرى وحرق للمنازل والمزارع، وتسميم للآبار، وإبادة للماشية، وسيل من اللجوء لا ينقطع. فحملوا ذلك كله ببسالة منقطعة النظير.

وقد دأبت القوات الإثيوبية، منذ عام ١٩٦٧، أن تنظم هجماتها في مواسم الحصاد، وتعمل على برمجتها مع رحلة الشتاء والصيف ... في رحلة الشتاء حيث يقصد الرعاة أطراف الهضبة، وفى الصيف حيث ينتشرون فى السهول. وكانت تستهدف الأقاليم الإسلامية بشكل خاص وتتعقب الرعاة المسلمين فى حلهم وفي ترحالهم.

إن حرقيقو وعونا وأمحجر وأغردات وعلي قدر وعد إبراهيم ونقفا، وكل الديار التي أبيدت، ليست من مدن الإقليم الثاني (الهضبة) ولم تكن إلا مدناً إسلامية.

هذا، وعلى إثر كل هجمة إثيوبية، كانت موجات من المهاجرين تندفع نحو السودان، حتى بلغ عدد الإريتريين فيه، ما يقارب المليون لاجئ، هاجر بعضهم إلى خارج السودان، وانتشروا في أرجاء العالم، ويبقى في السودان حوالى ثمانمائة ألف (٨٠٠٠٠٠) لاجئ يعيشون في المخيمات، ويشاركون الشعب السوداني الشهم، في مدنه وقراه، قسمة العيش. ولا يخفى على أحد منا أن ٩٥٪ من اللاجئين المتواجدين في السودان مسلمون، ومعظمهم ينتمون إلى المناطق الإسلامية.

الدور المسيحي:

وهكذا، ظل شركاؤنا المسيحيون. بحكم وقوعهم فريسة للدعاية الاثيوبية، بعيدين عن ساحة النضال الوطني ... مؤثرين الحياد ومتمسكين في قطف ثماره، على شكل تنمية اقتصادية وخدمات اجتماعية ومنح تعليمية. بل إن بعضهم كانوا نشطين وإيجابيين في الجانب المعادي للوطن، مجندين أنفسهم في أجهزته المدنية والعسكرية والاستخباراتية ... وكانت فرق الكوماندوس التي انشئت خصيصاً لمقاومة قوات الثورة، تتكون من شباب الهضبة التجريني المسيحي (الإقليم الشانى). ولتغذية هذا الموقف لدى المسيحيين الإريتريين، كانت الحكومة الإثيوبية تتبع سياية خاصة ترمي إلى تمييزهم في المعاملة، بما في ذلك ساحة القضاء .. فحين

يحكم على شاب مسلم بعشر سنوات سجناً، كان يحكم على زميله المسيحي المحتجز لنفس التهمة، ببضعة أشهر. بل كان يطلق سراحه، باعتبار ما قام به يعد من جنوح الشباب. ولم يخطر ببالنا يومئذ أن نحمل المسيحيين مسئولية هذه التفرقة التي اعتبرناها عملاً شيطانياً من جانب الإمبراطور. وكنا نحاول معالجة الأمر باليقظة والوعى وسعة الصدر.

ولم يلتحق المسيحيون بموكب التحرير إلا بعد مقتل الجنرال أمان أندوم، فى أكتوبر ١٩٧٤، في «مذبحة الأعيان» التى خطط لها منجستو هيلى ماريام في أديس أبابا، فى أواسط السبعينات، وشملت رجالات هيلي سلاسي، وجفت ينابيع الاعلام الامبراطوري، فتدفق المسيحيون الارتيريون نحو الثورة بعد ذلك بشكل غير عداي، وتأسست الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا، رسمياً، في عام ١٩٧٦. وكان لانتفاضة شعب تجراي دور مهم في خلق هذا الاتجاه.

وقد اعتبرت قوى الثورة تدفقهم هذا يومئذ، دليلاً على يقظة الحس الاريتري ورأت فيه انحيازاً للتيار الوطني وانتصاراً للوطن، واعتبرته نجاحاً لجهودها فى تثوير الشق المسيحي، ووضعه أمام مسئولياته في الصف الوطني، بعد غياب طويل.

وعلى الرغم من أن كثيراً منهم كانوا يرتدون ويغيرون ولاءاتهم، متذرعين بأتفه الأسباب، ونكاد نقول بدون أسباب، فقد حافظت

الطلائع الثورية على وطنية الثورة ووطنية أهدافها ومطالبها، رافضة التدخل في الصراعات الجانبية. وقد جرت العادة على اعفاء المجندين المسيحيين من كثير من القيود والالتزامات والتكاليف، ولاسيما شروط الاقدمية للارتقاء إلى المناصب العليا وضمان الأولوية والامتيازات والرعاية الخاصة.

والنفير من الوطن الإريتري في الوسط المسيحي وانتشار الروح السلبية لم يكونا بدون أسباب. ولعل من المفيد، بالإضافة إلي الأسباب التاريخية، أن نشير هنا إلي ما أورده أحد الليبراليين من المسيحيين حيث يقول: «إن إخوتنا المسلمين كانوا يعيشون تحت وطأة نوعين من البطش: أحدهما باعتبارهم مواطنين تحت الاحتلال الاجنبي، والآخر باعتبارهم مسلمين يعيشون في ظل حكومة هيلي سلاسي الكنسية أو حكومة منجستو الشيوعية، في حين أننا - نحن المسيحيين - لم نتعرض لمثل هذه التجربة المزدوجة، وقال آخر مبرراً: «إن انضمامنا إلي الثورة يفقدنا الكثير، أما المسلمون فلا يخسرون شيئاً لذلك اندفعوا هم، وترددنا نحن» !!

والواقع أن هذه التبريرات تتضمن جزءاً من الحقيقة، وإن لم تشمل كل أجزائها، ولكنها تكفي في هذا المقام.

* * *

الفصل الخامس

مرحلة الاستقلال

لقد انتهت مرحلة النضال وطويت صفحتها بالاستقلال، وانتقل شعبنا إلي مرحلة تالية، كان ينبغي بالضرورة، أن تكون مرحلة بناء وتقدم وازدهار، تحت مظلة الاستقلال. وكان المفروض أن تقود هذه المرحلة حكومة وحدة وطنية تضمد الجراح وتواسي المنكوبين، وتصلح ما دمره حكام إثيوبيا في إريتريا بشكل عام، وفي المناطق الإسلامية التي استهدفوها، بشكل خاص. وكان الناس ينتظرون أن تتبدل أحوالهم وتسير نحو الأفضل. فهل تحقق ذلك؟ وهل أصبح الواقع في حالة أفضل من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية؟؟ دعونا: نظر إلي الحقائق بهدوء، في الأسطر التالية:

أولاً: الواقع السياسي والاجتماعي:

عند انتهاء مرحلة النضال كانت الجبهة الشعبية، بفضل أساليبها الخاصة ونتيجة لأسباب داخلية وخارجية، هي المهيأة للانقضاض على السلطة، فتفعلت. واستأثرت بالسلطة دون غيرها من القوى والتنظيمات الوطنية التي حملت راية الحرية والاستقلال، والتي حملت من رجالها ونسائها وقوداً للثورة، طوال الثلاثين عاماً الماضية. وبصرف النظر عن اغتصاب السلطة الذى تميزت به، فإن الشعبية قد عملت على معالجة أهم القضايا الرئيسية بطريقة تكشف النوايا

السيئة وتثير حولها الشكوك والشبهات. وفيما يلى نشير إلى بعض هذه القضايا:

١ - مشكلة اللاجئين:

اصطدمت الجبهة الشعبية، وفى أول تجربة لها فى الحكم، بمشكلة اللاجئين التي كانت بمثابة اختبار لوطنيتها، كشف النقاب عن ماهيتها وأماط اللثام عن هويتها.

لقد كان واجب الحكومة الوطنية فور إمساكها بزمام الأمور أن تنهض بمعالجة مسألة اللاجئين الذين اضطروا إلي الفرار بأرواحهم حين صبت عليهم إثيوبيا نيرانها، ولم يبق لهم فى قراهم مأوى أو مورد ماء. وكان من العدل أن تطالب الدولة بتعويضهم من خزينة العدو الذى تسبب فى خلق مأساتهم، أو من المجتمع الدولى ممثلاً فى منظماته وهيئاته السياسية والإنسانية. وإلى أن يتيسر ذلك، كان يجب على الدولة أن تقوم بتعويضهم من الخزينة العامة، كنوع من أنواع التضامن الاجتماعى (أولاً) وباعتبار ما تكبدوا من معاناة وآلام جزءاً من ثمن الحرية والاستقلال (ثانياً).

ويمكن تصنيف اللاجئين الإريتريين على فئتين، لكل منهما ما يميزها. وهما: (أ) اللاجئون فى السودان، (ب) اللاجئون خارج السودان.

السابق اللاجئون في السودان ويتجاوز عددهم ثمانمائة ألف (٨٠٠٠٠٠) لاجئ منتشرون في المدن والقرى السودانية، أو يعيشون في الخيام في المناطق المخصصة للاجئين .. والحقيقة التي لا يمكن تجاهلها هي أن ٩٥٪ من هؤلاء اللاجئين مسلمون، ويتسللون إلي المناطق الإسلامية، وقد ثبت للمراقبين الدوليين أن قلوب هؤلاء اللاجئين وعقولهم مشدودة عبر الحدود، يتابعون أخبار اريتريا صباحاً ومساء، وإنهم علي استعداد للعودة، ولكن السلطات الإريترية ترفض عودتهم لسبب أو لآخر.

ب ـ أما الفئة الثانية، وهي فئة اللاجئين إلي أوربا وأمريكا، فيبدو أن مهاجر العالم الجديد قد تمكنت من ابتلاعهم فتأقلموا مع الحياة الغربية، ورتبوا معيشتهم، فقاً لمقتضيات الحياة هناك. لكن مشاعرهم الوطنية، وذكريات النضال عندهم، مازالت حية. وإذا صعبت عليهم العودة في ظل الظروف الراهنة، فلربما يجئ اليوم الذي يحمل فيه الأثير أنباء زوالها، وانقشاع سحابتها. وقد قدمت لهم إغراءات مادية كبيرة من قبل دول المهجر، بالتفاهم مع السلطات الإريترية، ليقبلوا بالعودة إلي بلادهم الأصلية ... لكنهم وحتى إشعار آخر يرفضون العودة، ويتحلون بالصبر.

وقد دخلت الحكومة الإريترية في صدام مع مكتب الأمم المتحدة للاجئين بسبب إصراره على عودة الراغبين فى العودة من اللاجئين في السودان، حتى اضطرت السلطات إلى طرد مبعوث الهيئة الدولية من إريتريا، وإغلاق مكتبه في أسمرا. وكان مكتب الأمم المتحدة قد رتب لاعتماد مبلغ مائتي مليون (٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠) دولار لإعادة توطين العائدين من السودان. ولكن الحكومة الإريترية رفضت هذا العرض بحجة أنه غير كاف !!

وفي ختام المفاوضات المثيرة التى أفضت إلى طرد بعثة الأمم المتحدة للاجئين من إريتريا، قالت الناطقة باسم المكتب: «إننى خلال انشغالى بقضايا اللاجئين وعملي مع الأمم المتحدة، لم أصادف دولة فى العالم تمنع عودة اللاجئين إلي بلادهم، بعد زوال أسباب اللجوء، كما تفعل الحكومة الإريترية اليوم».

٢ - الدولة البوليسية:

لم تستطع قيادة الشعبية أن تخفى طبيعتها الديكتاتورية الشمولية أو تواري غريزة التسلط والرغبة فى تسخير كل موارد الدولة، للتحكم على رقاب الناس. وكشرت الشعبية عن أنيابها من أول وهلة، فأنشأت دولة بوليسية تمكنها من إحكام قبضتها على كل شئ في إريتريا، مستعينة بما ورثت وطورت من أجهزة القمع والتنكيل.

لقد اختفت السجون والمعتقلات برفاق الأمس من رجالات الثورة. ولم ينج من لهيب التعذيب أحد، حتى المعوقين وجرحى حرب التحرير أو من كانوا أنصاراً للشعبية. فكأنما هي «قطة أكلت بنيها» كما جاء في الأمثال. وتواترت مداهمات المنازل في أواخر الليل وأوائل النهار، وتزايدت أعداد المختطفين والمعتقلين الذين لا يعرفون سبب احتجازهم، ولا يعرف ذووهم عنهم شيئاً، وليس لمن بقي منهم حياً ولم يستشهد، من أمل في الوقوف أمام محكمة قانونية.

ليس هذا فقط. بل إمعاناً في الهانة والإذلال، فإن محاكمهم، إذا تشكلت لهم محاكم، إنما تتشكل من جنود بسطاء عبثت قلوبهم بالجهل سعين، واختيروا للمهمة، بالرغم من وجود قضاة في بلادنا مؤهلين خبرة وثقافة وتجربة، وفقاً للمعايير العالمية ... وهي محاكم لا تقبل الطعن أو الاستئناف، وتصل أحكامها إلى السجن المؤبد، ولا تعرف الحكم بأقل من عشر سنوات سجناً.

والحصيلة النهائية يعرفها طلاب العلوم السياسية في نظرياتهم «أن سيطرة القلة تنتهي دائماً بسيطرة الفرد» .. لذلك، أصبح إيسایاس، وهو رئيس الحزب الحاكم، رئيساً للدولة ورئيساً لمجلي الوزراء الذى يجتمع كل ستة أشهر، ورئيساً للبرلمان المعين، وقائداً للجيش ومديراً

للأمن والاستثمار، وصار يدير كل المؤسسات والهيئات ذات الأهمية في البلاد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. والأنكى من ذلك كله، يرى الناس شبح الإمبراطور وشبح منجستو القمعيين، ماثلين أمامهم فى العهد الجديد الذى يستخدم نفس الأدوات، ويتبع نفس الأساليب، ويوظف نفس الأشخاص.

٣ - تهميش المسلمين:

فى هذا المناخ، عملت قيادة الشعبية علي تحجيم المسلمين وتهميش دورهم بطريقة منهجية، فارتبطت وزارات الخدمات (العدل والتعليم والبريد والبلديات والأسماك) بأسماء الوزراء المسلمين .. أما الوزارات السيادية (الرئاسة والدفاع والمالية والخارجية والداخلية والأمن) فهي من نصيب إخوتهم المسيحيين. وتضاءل عدد الموظفين المسلمين فى الدولة بشكل ملحوظ. أما نصيبهم من الاعتقالات والاختفاءات والاغتيالات، فحدث ولا حرج. وشيئاً فشيئاً أخذت تتضح طبيعة الجبهة الشعبية الشوفينية المرتكزة على قومية التحرينيا، أو على قطاع منها. وبدأت تتبلور روحها الصليبية. وفي هذه الأجواء شرعت الحكومة فى افتعال الأزمات مع الجيران، ودق طبول الحرب، مرسلة بصيحاتها إلي الجهات الأربعة.

إن استعداد قيادة الشعبية لتوظيف خبيثها من الشوفينية

والسياسة لا يحتاج إلى مزيد من الأدلة والبراهين .. فقد بذلت من الجهد ما يكفى لخلق عدو وهمى داخلى وخارجى، لاستمالة الشارع التعبوى السيحى.. وكلما اهتزت الأرض من تحت أقدامها، بفضل تخطيط أو عوامل وعجرفة قيادتها، كلما سعت إلى توطيد قاعدتها الشرعية، بمعاداة الآخرين، الأمر الذى يدفع بها إلى مزيد من العزلة والانغلاق. لقد صدق من قال: «إن الأنظمة الديكتاتورية حين تغرق فى أمواج الفشل تبحث عن عدو وهمى لتلقى عليه باللائمة، وتوجه إليه الأنظار».

وإذا افتقرت إلى عناصر النطق فإنها تفضل اللجوء إلى أدوات القمع والبطش، وإلى أسلحة الديماجوجية والغوغائية المشبعة بالتعصب القومى والدينى فى آن واحد.

٤ - التجنيد الإجبارى:

ضمن هذه الظروف، صدر مرسوم التجنيد الإجبارى الذى يجعل حمل السلاح والتدريب عليه واجب كل مواطن. ولم يعف من ذلك القنيات كما هو الحال فى شتى أنحاء العالم التى اضطرت إلى سياسة التجنيد الإجبارى..

والحق الذى يتساءلون عن الحكمة فى فرض التجنيد الإجبارى فى

بلد خرج لتوه من أتون المعارك، بعد أن حقق أهدافه الوطنية. ف
منتصر منهك، يتطلع إلى فترة من الاستقرار والتقاط الأنفاس، ليع
طاقاته من أجل معركة البناء .. ثم من هو العدو المحتمل الذ
نستعد لمواجهته؟

* هل هى إثيوبيا بقيادتها الحليفة، التى اعترفت باستقلالنا قبل
نجرى الاستفتاء، وقدمت إرتيريا لعضوية الأمم المتحدة والمجت
الدولى، وأعلنت حكومتها الجديدة حل جيشها الذى كان تعد
يبلغ نصف مليون مقاتل فى عهد منجستو، مكتفية بثلاثين أل
جندى لمراقبة الحدود ومساندة الأمن الداخلى، كما جاء
تصريح رسمى؟؟

* هل هو السودان الذى أسهم بشكل إيجابى ، سياسياً ودبلوما
واقتصادياً وعسكرياً، فى وضع اللبنات الأولى للدولة الإريت
الجديدة، وقدم كل عون ممكن لتثبيت أقدام إريتريا المستقلة؟ كي
يعض الإنسان يداً تطعمه؟؟

* هل هى جمهورية جيبوتى التى لم تدخر وسعاً فى التعاطف
طموحاتنا الوطنية، ضمن ظروفها الصعبة؟

* هل هى جمهورية اليمن التى سمحت لنا بإستخدام جز

[illegible] إلى الساحل الإريتري؟ لقد أدان القضاء الدولي [illegible] الشعبية على اليمن، وقضى بالانسحاب من جزيرة حنيش. ويحظر للقيادة الشعبية أن تتحدث بفخر عن استقلالية الحكم القضاء العادل وتنفيذها للانسحاب من الجزر اليمنية. ولكن... هلا حدثت عن أسباب العدوان وعمن نصح به؟

يبدو أن بعض القيادات الشعبية يعتقدون بأن استعراض العضلات [illegible] والتحرش بالجيران مظهر من مظاهر الحرية والاستقلال، وبرهان حيوية الإنسان الذات ولفت الأنظار... ويجهل هؤلاء طبيعة التعقيدات التي يرتبط بها النظام دوليًا، والدور المسند إليه، وفقًا لمنطق الارتباطات. ومن هنا كان للعدوان العسكري على دول الجوار [illegible] وصار الهجوم على جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية، يشكل الخط السياسي والإعلامي للنظام الحاكم في بلادنا، وكان من تطبيقاته التهجم على عاهل المملكة العربية السعودية وعلى رئيس جمهورية مصر العربية.. أفلا يذكرنا هذا بمقولة منيليك عن بلاده في أجواء الحروب الصليبية، قبل قرن، بأنها «جزيرة في محيط وثني...» لتبرير التوترات مع محيطها واستجداء العطف الدولي؟

٥ - نماذج من القهر :

فى ظل حكومة الشعبية يتعرض مسلموا إريتريا لنماذج من القه
لم يشاهدوا لها مثيلاً حتى فى أحلك فترات الاستعمار الإيطال
والإنجليزى والإثيوبى.. نماذج استفزازية تجرح مشاعر المسلمين
ويهتز لها الضمير الإسلامى ولم يحلم بها إلا قسيس سياس
معروف. ومن هذه النماذج:

أولاً: تزويج بنات الأسر المسلمات من مسيحيين بوسائل الترغيب
والترهيب.

ثانياً: انتزاع البنات المراهقات من حضن أمهاتهن وخطف أخريا
من عش الزوجية، لأداء ما سمى بالخدمة العسكرية، وبقاؤهن ف
الغابات لمدد كافية للغرض.

ثالثا: التشجيع على الإنحلال والتفكك الأسرى وخلط الشبا
والفتيات فى المعسكرات، ودفعهم نحو إنشاء علاقات غير شرعية
يطلق على المولودين من جرائها (ثمرات النضال) أو (الزهو
الحمراء).

رابعا: القيام بإغلاق عدد من المعاهد الدينية، والاستيلاء عل
المدارس العربية الأهلية، ومحاربة الثقافة العربية، وشل الجهود الذات

تدريس اللغة العربية، والزج بالعاملين فيها فى السجون .

خامساً: تشجيع ومساعدة المسيحيين من أبناء الهضبة (الإقليم الثانى) للاستيطان فى المناطق الإسلامية. (الإقليم الأول والثالث).

ولقد لم تكشف هذه الأمور عن أحقاد نابعة من عقلية صليبية.. فهى حقا تكشف؟

ولقد لم تكن هذه الممارسات ضربًا من الصليبية.. فما هى الصليبية إذن، فى واقع الأمر؟

ثانيًا: الواقع الاقتصادى:

كان اقتصاد إريتريا تحت نظام منجستو اقتصاد قطاع عام، تشكلت ملكيته من العقارات والشركات المصادرة أو المؤممة، وقام كيانه على أساس احتكار الدولة للنشاط الاقتصادى.

ورثت السلطة الإريترية الجديدة كل ما كان للعهد السابق من مؤسسات اقتصادية، ولم يبق للقطاع الخاص إلا هامش محدود.

١ - رأسمالية الحرب:

وفى إطار الجهود لإحكام السيطرة التامة على الاقتصاد الوطنى، استولت الجبهة الشعبية لنفسها على أرضية القطاع الخاص،

مؤسسات اقتصادية ومصرفية موازية، وأعطت مؤسساتها التسهيلات والإعفاءات، وقامت بدعمها بنفوذ الدولة.. وأصبح الحزب يدير المصارف ويتاجر فى كل شىء (المواد الغذائية – مواد البناء – الأدوات الكهربية – التليفزيونات – الراديوهات – المسجلات – الساعات – أدوات الزينة) وصار يقوم بالخدمات التجارية (الفنادق والمطاعم والمقاهى وسيارات النقل والتاكسى وسفن الصيد والنقل البحرى) سواء بمفرده أو بالاشتراك مع الأفراد... (فهل بالغنا فى وصف هذا النظام بالشمولية؟).

فى مثل هذه الحالات يدرك رجال الأعمال بحسهم التجارى كيف يلوذون بكمائنهم حتى تنقشع السحابة، أو تبدو لهم المنافذ التى يتسربون منها إلى مراكز السلطة. وإذا لم تتوافر المنافذ المشروعة فقدراتهم على فتح ثغرات خاصة تقودها إلى جوف السلطة، أمر لا يستهان به.

ويروى أحد رجال الأعمال عن مدى ما تتحلى به السلطات الحاكمة من أخلاق، قائلاً: «حينما يتقدم مستثمر بدراسة الجدوى للحصول على ترخيص لمشروعه، تبادر مؤسسات الشعبية بتنفيذ المشروع بالاشتراك مع تجار آخرين متعاونين». وللمتعاونين فى بلاد معنى خاص!

٢ - تدمير القطاعين العام والخاص:

وعلى خط موازٍ لهذا شنت السلطة حربًا شعواء ضد مؤسسات القطاع الخاص، صغيرها وكبيرها، حيث قامت بتقطيع شرايينها الرئيسية الممثلة في المؤسسات الشعبية، بعد أن تم تحويل ما كان في ملكية الدولة إلى ملكية الحزب الحاكم الذي أصبح الرأسمالي الوحيد في البلاد.

في ظل هذه الأوضاع الاقتصادية، لن يصعب على المرء أن يتصور الصور الكئيبة والظلال القاتمة التي تلقيها على الحياة الاقتصادية، وأن يتحدث عن مدى الركود الاقتصادي الذي تفرزه هذه الأوضاع، وعن آثارها السلبية على العمالة والسوق والقوى الشرائية، وعن مدى العطالة التي تكمن تحت وطأتها الشرائح الدنيا من المجتمع، فضلاً عن المعدلات المتناوشات والحروب مع الجيران، وما يصحبها من غلاء وارتفاع نفقات المعيشة، وتدهور قيمة العملة المحلية.

وبالطبع سكتاب الدولة في إدارة المشاريع الاقتصادية الهزيلة التي تعاني السأم من العراق «فقر الدم»، وانشغال الموظفين بجباية الضرائب من بائعة اللبن والبيض. ومن بائع المساويك والبلس،

واستنفار الشارع لمواجهة العدو الخارجي الذى ابتدعه الخيال السقيم، ووضع ما سمى العدو الداخلى فى سور الرقابة الصارمة، ينتشر الفساد وتتفشى ظاهرة المحسوبية وإساءة استعمال السلطة واستغلال النفوذ... فيزداد الطين بلة.

٣ - معاناة المسلمين اقتصاديًا:

الواقع أن الإريتريين جميعًا يعانون من الأزمات والأوضاع الاقتصادية المتردية... فالحياة القاتمة التى يعيشونها فى ظل هذه الأوضاع تجعلهم فى مأساة دامية .. لكن الشق الإسلامى من الوطن، الذى وضع منذ البداية فى خانة الأعداء، يجد نفسه فى قاع المأساة. فالإمكانيات الضئيلة التى يمكن أن تتسرب من خزينة الفقر لا بد للنظام أن يحابى بها قاعدته الخاصة التى عمل على تشبعها بشحنات من الشوفينية والصليبية، ليجعلها مطية للوصول إلى مآربه، ويجندها للدفاع عن وجوده وسيطرته.

يقول أحد رجال الأعمال المسلمين ذو خبرة طويلة مع البنوك، وأملى أن يكون مخطئًا، إنهم لا يتوقعون أن يجدوا من البنك فرصًا متساوية، ولا يجدون عند فتح الاعتمادات أو الاقتراض أو الضمانات نفس التسهيلات التى يحظى بها التجار المسيحيون،

[illegible] بل بواجهون بتفرقة صارخة في سلوك البنك تهدف إلى إقناعهم بمنهجية مدروسة .. وكان استراتيجية هيلي سلاسي في معاملة المسلمين مازالت قائمة.. ويضيف: «وهذا شيء طبيعي للاستعمار الكنيسة الذين عملوا مع هيلي سلاسي قد احتلوا مواقعهم كمستشارين للسلطة الجديدة في إريتريا، بعد أن وضعوا على رؤوسهم أكمة معادة منجستو، ولبسوا أزياء الثورة».

غير أن الوطنيين من المسيحيين المنضمين إلى التنظيمات الثورية، يعرفون هذه الحقائق حق المعرفة، ويدركون بحسهم الوطني، أن الشوفينية أو العنصرية تشكلان أخطر تهديد للوحدة الوطنية، وأن العدالة هي السبيل الوحيد للوفاق الوطني والتعايش السلمي بين أبناء الوطن الواحد، وهي خير سبيل لإنعاش الوحدة الوطنية وتثبيتها.

ولكن، والى أن ينتصر التيار الليبرالي الديمقراطي ستبقى الشكوى من أن ليس للمسلمين في إريتريا نصيب من الثروة الوطنية، وحصتهم من الدخل الوطني شيء لا يذكر، وينبغي التصدي وبقوة لهذا الفهم.

٤ – علامات استفهام حائرة:

للمزيد من الشفافية، فإن الإجابات الصحيحة للأسئلة التالية لا
أن تعرى السلطة الحاكمة التى تدعى الوطنية، وتسقط عنها حت
ورقة التوت التى استترت بها منذ فجر الاستقلال:

١ – هل توظف ميزانية الدولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية،
الأقاليم المختلفة، بطريقة عادلة؟ وعلى أساس مساحة كل إقل
وعدد سكانه؟

٢ – هل تستطيع السلطة الحاكمة أن تحدد لنا كم مصنعًا بنيت
المنطقة الإسلامية؟ وكم فرصة عمل وفرت فيها؟ وما مقد
ذلك بالنسبة لما تحقق فى الإقليم الجنوبى (ذى الأغلبية
المسيحية)؟؟

٣ – هل تستطيع السلطة الحاكمة أن تنبىء عن عدد المستشفيا
وعدد المدارس التى بنيت فى المنطقة الإسلامية؟ وما هو مقد
ذلك بالنسبة للقليل الذى بنى فى الإقليم الجنوبى؟

٤ – هل تستطيع السلطة الحاكمة أن تتحدث عن منجزاتها لد
البنية التحتية، وعن الشوارع التى رصفت والطرق التى عبدت
لهذا الغرض؟ وما هو نصيب المنطقة الإسلامية من ذلك؟

٥ ـ ما هي نسبة الطلاب المسلمين في جامعة أسمرا؟ وهل يزيد عددهم عن ٥٪ (خمسة في المائة) ولماذا؟ وكم هو عدد المعاهد الإسلامية التي أصبحت أثراً بعد عين؟

٦ ـ ولأخيراً، لماذا ترفض الحكومة عودة اللاجئين من السودان إلى بلادهم؟ بينما قامت بتشجيع ومساعدة المسيحيين منهم؟ ولماذا رفضت البرازيل التي اعتمدها مكتب الأمم المتحدة للاجئين لهذا الغرض؟

* * *

الفصل السادس

الديمقراطية هى الحل

إزاء هذه الأوضاع التي لا تبشر بمستقبل مشرق، لا بد أن نصيح بأعلى الصوت، ونطلق صفارة الإنذار، منادين بإنقاذ الوطن من حالة الانهيار التي يندفع نحوها دفعًا، وإنقاذ الوحدة الوطنية التي لا تقوم إلا على المساواة والندية والعدل.

ولا نريد لأحد، كما أنه لا تحركنا الرغبة في الانتقام أو الثأر، ولكننا نعتبر الأوضاع غير عادلة ونرفض واقعًا شاذًا، ونريد الإصلاح. لذلك، ندعو الذين وقع عليهم الغبن، إلى أن يحددوا مطالبهم ويلتفوا حولها، لأنه، وبكل بساطة، لا سبيل لهم غير ذلك.

ونحن نعلم أن مثل هذه الدعوة ستثير سدنة النظام والمستفيدين من ورائه، غير أننا نعتقد بأنه إذا توافرت الرغبة المشتركة، وأمكن التوصل سلمًا لإجراء حوار جاد يتسم بالمصداقية والنوايا الحسنة، فإننا نستطيع تذليل الشوائب التي تعكر صفو وحدتنا الوطنية، وأن نكسر العقبات التي تعترض طريق شعبنا، وتكبل خطاه نحو التقدم. ولنذهب السدنة إلى الجحيم.

وفي ساحة الديمقراطية الرحبة يمكن العثور على الحلول الملائمة. فلنعمل عليها لتصور نظام عادل ترضى عنه جماهيرنا، وترى

فيه أسلوباً يضمن مشاركتها فى السلطة، ويستجيب لتطلعاتها ف
الأمن والطمأنينة والسلام، ويلبى طموحاتها فى الاستقرار والبنا
ويحقق آمالها فى التقدم والازدهار والرخاء.

ونعتقد جازمين بأن مثل هذا النظام لا يمكن إقامته، إلا عل
أرضية الوحدة الوطنية مع التعدد والتباين، وإلا على أس
ديمقراطية... فالديمقراطية فى أبسط مفهومها هو أنها «حك
الشعب بالشعب» وإذا تم الاتفاق على أن «يحكم الشعب نفس
بنفسه» فقد تم القضاء على تسعة أعشار المشكلة. ذلك، لأ
الشعب الذى يحكم نفسه بنفسه، لا بد وأن يمارس كافة حقوق
بلا نقصان. ولا يبقى بعد ذلك إلا النظر فى الكيفية وفى آليا
الحكم والإجراءات (ولن يجرح عضو فى الجسم عضواً آخر).

وليس ثمة من الوطنيين من يختلف معنا فى هذا الرؤية.. ولك
أعداء الديمقراطية، وما أكثرهم، يتمتعون بقدرات خارقة ف
المراوغة والتلفيق والتدليس. ومع ذلك، فإن أكثر ما يخشون هو
نعرف أنفسنا (من نحن؟) وأن نحدد مطالبنا (ماذا نريد؟) و
نرسم الطريق للوصول إليها (كيف؟) بدقة لا تحتمل الجدل
الشبهات.

[illegible] لكي لا نضل الطريق، وجب علينا أن نبرز مضامين [illegible] التي نطالب بها، والتي نناضل من أجلها في إطار الوحدة [illegible] ونحدد آلياتها بشكل أكثر وضوحًا، بدءًا بتسليط [illegible] على الركائز الديمقراطية الثلاثة، وهي:

[illegible]

- [illegible] والحكم الذاتي الأقاليمي.

- [illegible] على المستويين الوطني والمحلي...

[illegible] الشروط والضمانات الواجب توافرها. وتأتي قضية [illegible] طريقنا إلى صلب الموضوع.

[illegible]:

[illegible] الركائز الديمقراطية الثلاثة التي ينبغي توافرها [illegible] ديمقراطي عادل يرتضيه الشعب، لا بد أن نلفت [illegible] الشعب الساكنة في اللاجيء والمهاجر. فقد أشرنا إلى [illegible] لاجيء كانت نضالاتهم ومعاناتهم جسرنا [illegible] ودماء أبنائهم الشهداء ... ولولا [illegible] ولولا عرق شبابهم وفتياتهم [illegible] ولما كان الحكم والحكومة التي نتحدث

عنها اليوم.

إن معاناة اللاجئين، ولا سيما أولئك المتواجدين فى السودان ليست بخافية على الناس. إنها مطبوعة على الذاكرة الوطنية بمختلف ألوان الدماء والدموع والعرق. ولا يظن أحد فى إمكانية محوها من الأذهان... وبقدر ما نعرضها كقضية لفئة دمر العدو قراهم ليتركهم بدون مأوى وجفت آبارهم بعد تسميمها ليبقوا بدون مورد ماء وتصحرت مزارعهم ومراعيهم ليكونوا بدون مصدر رزق، فإننا ينبغى أن ننسى كونها قضية لأناس ذوى مواقف، يدركون معنى الالتزام، ولهم باع وذراع فى النضال الوطنى، ورصيد متراكم من التجربة النضالية،وخبرات عالية لا يمكن الاستهانة بها (وجزى الشدائد..).

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، وإن الوفاء للوطن واستشعار مراحل النضال، لا ينفصل عن الاهتمام بقضية اللاجئين. وإن إعادة اللاجئين إلى بلادهم لهو أول واجبات الحكم. وليست الحكومة الوطنية التى تمثل كل الوطن بصدق إلا أماً رؤوماً تنحاز للأضعفين من أبنائها. وقديما قيل: «إن أقرب الأبناء إلى قلب الأم هو الصغير حتى يكبر، والمريض حتى يشفى، والغائب حتى يعود». ولا يستقيم

السياسة الوطنية للسلطات إلا بقدر ما تبذل من جهد لإعادة اللاجئين الذين يعبرون الحدود شوقًا إلى الوطن. ولا يغنى فى هذا الصدد أن يقال إن «الباب الإيطالى مفتوح» بمعنى لا تلزمهم تأشيرات الدخول مثل السياحات، كما هو الحال بالنسبة للسواح، بل يجب على الحكومة المساعدة فى إعادة بناء مساكنهم التى دمرها العدو، والسعى لإعادة حقولهم التى ردمها العدو، وأن تنشىء لهم من الموانئ المطلة ما هو ضرورى لحياة الجماعة، وأن تلغى قوانين مصادرة الأراضى وتمنع استيطان الآخرين فى أراضيهم. والمصداقية تبدأ من هنا.

الدخول العادل لقضية اللاجئين يعتبر عنصراً مهمًا فى تنقية الأجواء الوطنية، ومدخلاً سليمًا إلى الحوار الوطنى. ويلى ذلك التطلع إلى المستقبل بروح من التفاؤل لحل كافة المشاكل، وعلى رأسها مشكلة الإدارة التى لا تستقيم الأمور مع إعوجاجها، أو تحويلها فى الواقع إلى أداة قمعية لتأمين هيمنة قومية معينة، وفرض السيطرة القائمة على الآخرين.

الثانية: أركان الديمقراطية الثلاثة:

ربما يلاحظ فى الحياة اليومية إن أكثر الأنظمة استبدادًا وطغيانًا

وبطشًا، تخلع على نفسها ثوب الديمقراطية، وتجند الكثير من أبوا
الدعاية ليشهدوا لها بذلك. لهذا، وحتى لا نترك منافذ للجد
والنفاق، أو ندخل معهم فى «حوار الطرشان»، يهمنا أن نلق
الأضواء على الديمقراطية بأركانها الثلاثة، تلك الأركان التى لا تق
بدونها للديمقراطية قائمة. ونتناول كل ركن منها على حدة، عل
النحو التالى:

١ - سيادة الشعب (الركن الأول):

إن سيادة الشعب هى الركن الأول من أركان الديمقراطي
الثلاثة. فقد أجمع أهل الذكر فى هذا المجال، على أن الديمقراط
بما تحتضنه من مبادئ الشورى، إنما تعنى فى المقام الأول (سيا
الشعب) باعتباره صاحب الشأن، وهو يمارس هذه السيا
بشكل جماعى. وترفض الديمقراطية رفضًا قاطعًا، أن تكو
السيادة لإحدى القوميات المكونة للشعب، مهما كان حجم
أو بلغت قدراتها، أو لطبقة خاصة مهما كان شأنها أو عظم دورها
أو لحزب من الأحزاب مهما كانت شعبيته أو اتسعت قاعدته
أو لفرد من الأفراد مهما كانت كفاءته أو ملكاته الذهنية
العضلية...

[illegible] الديمقراطية عما توفره من آليات الحكم وأساليب الإدارة هى [illegible] الرئيسية القادرة على تحقيق السيادة للشعب، دون سواه. [illegible] العليا تكمن فى يد الشعب، والقرار النهائى فى كل شأن من شئون الوطن، رهن بإرادة الشعب. كما أن الإقرار بسيادة الشعب هو [illegible] الأولى فى بناء الديمقراطية.

[illegible] الساحة الوطنية فى المجتمعات الحديثة، وتعذر [illegible] السلطة بشكل شامل وفعال، فقد بلورت الديمقراطية [illegible] وابتكرت من الآليات ما يتيح للشعب ممارسة السلطة عن طريق نوابه، وفق أسس معينة. ويعتبر قرار النواب عندئذ قرار الشعب الذى انتخبهم، إلا فى حالات معينة تستدعى إجراء [illegible]

[illegible] يمكن للشعب أن يمارس السيادة والسلطة بشكل فعال، إلا إذا [illegible] الشروط والضمانات التالية:

[illegible] الدستور الديمقراطى:

[illegible] يصطنع الناس قوضى لا دليل لهم، إذ يتعين أن يكون للبلاد [illegible] يخضع له الجميع، باعتباره القانون الأعلى للبلاد... دستور [illegible] الشعب، ويتسجم مع قيمه ومثله العليا، ويستهدف

حماية المبادئ التى تعتبر الثوابت بالنسبة للمجتمع... دستور يرس
سياجًا لحقوق الإنسان، أفرادًا وجماعات، ويرعى العدالة الاجتماعية
ويبين ماهية الدولة، وكيفية تكوين السلطة بشعبها الثلا
(التشريعية والتنفيذية والقضائية) وكيفية ممارسة الدو
لصلاحياتها.

ب - فصل السلطات:

ولأن الأمور لن تستقيم حين تتركز مقاليد السلطة فى يد جه
واحد، ناهيك عن شخص واحد، فقد استقر الرأى على تقسي
أجهزة الدولة إلى شعب ثلاثة، هى (السلطة التشريعية) و(السلط
التنفيذية) و(السلطة القضائية) وتعارف الناس على الفصل بي
هذه السلطات بحيث لا تتغول إحداها على الآخرين.. ويتكف
الدستور بتبيان آفاق كل شعبة على حدة، ويحدد صلاحياتها الت
تمارسها باستقلال تام، وفقًا لمبدأ الفصل بين السلطات وتعاونها
يؤمن عدم سيطرة واحدة على أخرى. ويعين سبل تعاونها. ويلاح
أن الاتجاه السائد فى عالم اليوم هو أن تتشكل السلطة التشريعية م
مجلسين.

[illegible]

[illegible] ممارسة الشعب لسلطاته إلا عن طريق الوكالة، يصبح من الواجب أن يتقرب الشعب بانتخاب نوابه، دورياً. ومن نافلة القول التأكيد على حرية الانتخاب ونزاهته، وإلا تشوب الانتخاب شائبة تفقد أي تمثيل. كما يجب أن يكون حق الانتخاب مكفولا للجميع. ويمثل المجلس المنتخب الشعب الذي انتخبه، وبتكليف من الشعب يقوم المجلس بمهام معينة في إطار الدستور، وهي مهام التشريع والتحقيق والرقابة وإقرار الميزانية. كما يقوم بمحاسبة الشعبتين الحكومة (السلطة التنفيذية والقضائية).

[illegible]

في مجتمع الديمقراطية الذي يقدس سيادة الشعب، تعتبر الأحزاب السياسية ضرورة حيوية لا مفر منها. إنها البوتقة التي تتصهر فيها المصالح المشروعة لكل الفئات، وتتفاعل فيها الآراء وتتلاقح فيها الأفكار الخلاقة من كل ركن، حتى يظهر في النهاية رأي الشعب وتتغلب إرادته. لذلك، وجب الاعتراف بالتعددية الحزبية كوسيلة لا مناص منها لإظهار وبلورة الإرادة الجماعية التي لا يمكن أن تظهر في ظل نظام الحزب الواحد.

كما يجب التسامح فى اختلاف الآراء وقبول الرأى الآخر، وإفساح المجال أمام كل القوى للتعبير عن مصالحها المشروعة وعن إرادتها بحرية تامة . وليس هذا منة من أحد ، وإنما هو حق تمتلكه كل الفئات بحكم كونها شريكًا فى الوطن . ومن الأحزاب من يخدع نفسه قبل أن يخدع غيره ، حين يطلى وجهه بمساحيق الديمقراطية، ثم يستأثر بالسلطة من دون تفويض من الشعب قائم ومتجدد على أساس المنافسة الشريفة بين الأحزاب.

هـ تجنب النشاط التجارى:

لقد دلت التجارب العلمية على ضرورة امتناع الحزب الحاكم والأحزاب السياسية الأخرى عن ممارسة النشاط التجارى. ذلك، لأن الانغماس فى التجارة يجرح هيبة هذه الأحزاب، ويتنافى مع رسالتها، بالإضافة إلى كونه مدخلاً وأداة وهدفًا للصراع بين الأحزاب السياسية، وطريقا إلى اختلال معايير الصواب والخطأ، حيث يكون للمال دور مهم فى تحديد القيم، فضلاً عما يؤدى إليه ذلك من استغلال للنفوذ، بغية تأمين سيطرة الحزب على موارد الدولة، وعلى أدوات الإنتاج، فيصبح الحزب حينئذ،

[illegible]

٣ - النظام الاتحادى (الركن الثانى):

[illegible] تتسم بتعدد الأعراق والقوميات والديانات، [illegible] - وهى الحالة التى تتاح فيها للوحدات الإقليمية، [illegible] المشاركة فى شئونها الداخلية - ركناً من أركان [illegible] يعبر النظام الاتحادى عن أقصى درجات [illegible] حيث تتيح السلطات الإقليمية صلاحيات كاملة لاتخاذ [illegible] شئونها الداخلية. ويتعارض هذا مع المركزية التى [illegible] القرار من مركز الدولة (العاصمة) فى كل صغيرة [illegible]

[illegible] فى أن النظام الاتحادى، بالإضافة إلى انسجامه [illegible] الديمقراطية، فإنه هو الذى يتلاءم مع بلادنا، لأن تمتع [illegible] صلاحيات كاملة لحكم نفسه بنفسه، من شأنه أن يعزز [illegible] والوفاق الوطنى والتعايش السلمى، بدلاً من سيطرة [illegible] الضعيف، وما ينجم عنها من تناحر وشقاق واضطرابات [illegible] على مدار الزمن.

أ - الأقاليم والحكومات الاقليمية:

وعلى هذا الأساس، يجب أن تقسم اريتريا إلى ثلاثة أقاليم، وفقًا للاعتبارات الجغرافية والقومية التى سبق ذكرها. ويكون لكل اقليم حكومة خاصة به يكون لها مطلق الصلاحيات لرعاية الشئون الداخلية للاقليم، من أمن وتنمية اقتصادية وشئون اجتماعية وصحية، ويكون لشعب الاقليم الحق فى تحديد لغته الرسمية، وتوجيه التعليم العام فى إطاره الجغرافى، وفقًا لمفاهيم شعبه وقيمهم وأخلاقياتهم ومثلهم العليا، مع إعطاء الاعتبار بالطبع، للمسائل المشتركة.

وتتألف حكومة الاقليم من الشعب الثلاثة: التشريعية والتنفيذية والقضائية، ويتم تشكيلها طبقا للأسس والمبادئ الديمقراطية، لتسير على النهج الديمقراطى، كما هو الحال بالنسبة لحكومة الاتحاد.

ب - حكومة الاتحاد:

أما حكومة الاتحاد فتتكون بمشاركة من كل الأقاليم، ويكون لكل اقليم حصته فى حكومة الاتحاد، فى شعبها التشريعية والتنفيذية

والقضائية، وفقًا لما يمثله الاقليم من حجم (عدد سكان ومساحة) بالنسبة للاتحاد. ويلقى على عاتق حكومة الاتحاد مهام معينة وصلاحيات محددة لتصريف أمور الاتحاد، مثل الجنسية والدفاع والعملة والعلاقات الخارجية.

ويعتبر النظام الاتحاد بما يؤمنه من توازن بين حكومة الاتحاد وحكومات الأقاليم، خير أداة لضمان ممارسة الشعب لسيادته. كما إن وجود حكومات أقليمية بشكل متميز عن حكومة الاتحاد، يعد ضمانة ضد انحراف السلطة المركزية، وكابحًا لها إذا ما حاولت الخروج عن الدستور.

جـ- قمة الممارسات الديمقراطية:

يعتبر النظام الاتحادى، بفضل ما يضمن للأقاليم من درجات عالية من الحكم الذاتى ومشاركة فى السلطة، قمة الممارسات الديمقراطية. ولا يخلو من دلالة أن يسير على هذا النهج أكثر من خمسين دولة فى العالم، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: أمريكا وكندا والبرازيل وبريطانيا وسويسرا وألمانيا وروسيا ونيجيريا والسودان وجنوب افريقيا واثيوبيا (الحديثة) والإمارات العربية المتحدة والهند والباكستان وماليزيا

واستراليا.

وقد لجأ معظم هذه الدول إلى الصيغة الاتحادية كحل أمثل، ليس بهدف القضاء على القوميات التى تشكل الدولة، وإنما بهدف القضاء على الآثار السلبية المترتبة على التناقض القائم بين هذه القوميات. ولكن بعضها (مثل ألمانيا) يتبنى هذا النظام على الرغم مما يتميز به من وحدة فى القومية واللغة والدين، لأنه بكل بساطة، يرى فيه نموذجًا حيًا لتأكيد مبدأ سيادة الشعب، وأفضل سبيل لممارسة الديمقراطية.

٣ - حقوق الإنسان : (الركن الثالث)

لا يمكن إقامة البنيان الديمقراطى إلا فى دولة القانون، وفى ظل احترام حقوق الإنسان التى تشكل جوهر الأهداف الوطنية والإنسانية التى خاضت شعوب العالم من أجلها معارك طاحنة. ولا نتردد فى القول بأن الدولة التى لا تراعى حقوق الإنسان، ليست جديرة بنضالات الشعوب، وأن هذه النضالات قد راحت هباء إذا لم تتوج بتأسيس دولة القانون وحقوق الإنسان. والحديث عن حقوق الإنسان (ذكراً كان أو أنثى) لابد أن يتناول الحقوق الجماعية والفردية:

أولاً: الحقوق الجماعية:

تتمركز الحقوق الجماعية فى:

أ – حق القوميات والشعوب والأمم فى الاستقرار فى مواطنها، وعدم تهجيرها إلى أماكن أخرى لإحلال مستوطنين آخرين فى أراضيها، الأمر الذى يشكل جريمة (الإبادة الجماعية) فى العرف الدولى.

ب – حق القوميات والشعوب والأمم فى تقرير مصيرها السياسى والاجتماعى والاقتصادى، وحقها فى اختيار النظام الذى يلبى طموحاتها.

جـ – حق القوميات والشعوب والأمم فى بلورة هويتها، وتعيين لغتها الرسمية، وتطوير ثقافتها وآدابها وفنونها.

د – وتمشيًا مع الفكر السائد فى عالم اليوم يمكن إضافة حق القوميات والشعوب والأمم فى التنمية وفى البيئة الصالحة النظيفة.

ويعتبر الاستفتاء أفضل أداة للكشف عن الإرادة الجماعية.

ثانيا: الحقوق الفردية:

أما الحقوق الفردية فهى التى يتمتع بها أفراد المجتمع الحر الذى أصبح سيد نفسه، ومارس حقوقه الجماعية. وقد حدثنا التاريخ عما لحق بحقوق شعوب المستعمرات، أفراداً وجماعات، من انتهاك ومصادرة، عندما لم يتسن للشعب أن يكون سيد نفسه.

أ - حق الحياة:

وعلى رأس الحقوق الفردية يأتى حق الإنسان فى الحياة.. وقد يتبادر إلى الذهن الاكتفاء بأى شكل من أشكال الحياة.. ولكن المقصود هنا هو بالتحديد (الحياة الحرة الكريمة) كما شرع الله لعباده. وبهذا الفهم يضمن الحق فى الحياة عدم المساس بكرامة الإنسان جسداً وروحًا وعقلاً وفكراً ومشاعر.. ويعتبر الفرد فى حالة دفاع شرعى إذا ما انتفض للذود عن هذه القيم. فالاعتقالات العشوائية والمداهمات المنزلية واختطاف الفرد واحتجازه أو نفيه، والتعذيب كعقوبة أو فى أثناء التحقيق، تعتبر كلها انتهاكًا صارخًا لحقوق الإنسان وإهداراً لكرامته.

ب - الحقوق الشخصية:

وضمن باقة الحقوق الفردية تأتى الحقوق الشخصية. وهى التى

يتمتع بها الفرد باعتباره شخصًا وعضواً فى المجتمع البشرى. وفى مقدمة هذه الحقوق يأتى حق الإنسان فى الأمن والعدل والطمأنينة والمساواة أمام القانون، والحق فى الخصوصية التى تضمن له حرمة مسكنه ومراسلاته، وعدم التجسس فى أحواله الشخصية أو التدخل فى شئونه الخاصة، من قريب أو بعيد.

جـ - الحقوق المدنية والسياسية:

وأبرزها الحريات العامة التى يندرج تحتها حرية الفكر والعقيدة والتعبير عنها عبر الاضراب والتظاهر السلمى، وعبر الكلمة المقروءة (الصحف) والمسموعة (الإذاعة) والمرئية (التليفزيون)، وسائر أساليب التعبير، سواء كان ذلك على انفراد أو من خلال الأحزاب أو الجمعيات، وحق المواطن فى تقلد الوظائف العامة فى الدولة، وحقه فى الانتخاب والترشيح لأرفع المناصب السياسية فى البلاد.

د - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

وفى إطارها يأتى الحق فى العمل والاكتساب المشروع، بشروط عادلة ومرضية، كما يأتى الحق فى الأجور المتكافئة والحد الأدنى للأجور، والضمان ضد الجوع والحرمان، وتأمين معيشة لائقة فى

حالات البطالة والمرض والعجز والترمل والشيخوخة، وامتيازات الأمومة والطفولة، وفقًا لموارد الدولة. كما تأتى الحقوق التربوية والتعليمية والصحية وحق الآباء فى اختيار نوع تربية أبنائهم وهنا ينبغى التركيز على أقامة الروابط والعلاقات الأسرية، وفقا لتعاليم الدين وقيم المجتمع، وليس حسب مفهيم الجبهة الشعبية.

كما ينبغى رعاية الأسرة باعتبارها النواه الأساسية للمجتمع، وحمايتها من التفكك والانحلال، لأن سلامة المجتمع من سلامتها.

٣ - تداخل الحقوق وتلازمها:

وجدير بالذكر أن هذه الحقوق تشكل نسيجًا واحدًا. ولا يمكن أن تعالج وتنفذ بفاعلية، إلا إذا أخذت كمجموعة متداخلة متلازمة. ويتعذر الفصل بين أجزائها بهدف تجميد بعضها أو إحلال بعضها محل البعض الآخر.

ويخطىء من يظن فى إمكانية وجود نظام حكم منغمس فى انتهاك الحقوق المدنية والسياسية، ثم ينظر بعين الرعاية إلى الحقوق الاجتماعية والاقتصادية. ولا يمكن تصور العكس.

فالحاكم الذى يغتصب الحقوق السياسية لا يؤتمن على ما عداها. كما إن الشعب الذى تمكن من انتزاع حقوقه السياسية واستطاع أن يحكم نفسه بنفسه، فقد أصبح صاحب القرار، بلا منازع. وهو لذلك لابد أن يقر لنفسه التمتع بسائر الحقوق، بلا جدال.

* * *

الفصل السابع

الخـاتمـة

الآن، وقد وصلنا إلى خاتمة تجوالنا فى دروب قضيتنا الوطنية وشعابها، وتوقفنا بمنعطفات مشاكلها، فقد تمكنا، بلا ريب، من وضع أيدينا على جذور المشكلة ومسبباتها، لنعود بحصيلة كافية من الحقائق، نضعها أمام الجيل الصاعد. حتى يهتدى بها للوصول إلى الاقتناع بالحلول المناسبة.

ويهمنا أن نعترف بأن مقتضيات التشخيص قد دفعتنا إلى أن ننكأ بعض الجراح، بغية تحديد الداء.. ولكن ذلك كان ضروريًا للخروج برؤية علاجية متكاملة، ولم نتجاوز حدود الضرورة، على ما نظن. وشعارنا فى كل الأحوال، وعند الضعف والقوة، وحين العسر واليسر، سيكون بإذن الله «لا تظلمون ولا تظلمون» وإن أسوء الحكومات هى الحكومة التى لا تتعرف بحدود لسلطاتها، وأسوأ الشركاء هو من يتخوف من رسم الحدود والفواصل بين الحقوق، وتزعجه قوله «هذا لنا وهذا لك.. وذلك علينا وذلك عليك». هذا ما يجب قوله عن قناعة وإيمان، ونرى النتائج الايجابية ماثلة أمامنا، على النحو التالى:

١ - مجتمع سليم:

بعد الإيمان بضرورة العلاج والثقة فى امكانيته، والاقتناع بماهية الدواء ونوعيته، لم يبق أمامنا إلا التحرك على أرض الواقع بثقة واطمئنان. ونحن على يقين من أننا لو لجأنا إلى تحكيم العقل والمنطق، فاننا سوف نتمكن، بإذن الله، من أن نبنى فى بلادنا مجتمعًا صحيًا متماسكًا، يكون بالتالى صلبًا وقويًا. ذلك لأن صلابة المجتمع، بصرف النظر عن حجمه، إنما تأتى من تماسك وحداته. فالرياح التى تلعب بتل من الرمال وتنقله من مكان إلى آخر، لا تفعل نفس الشىء بصخرة أصغر حجمًا، لأن ذراتها أكثر تماسكًا.

وتماسك المجتمع رهن بتوطيد أسس الوفاق الوطنى واعتراف كل قومية بوجود الأخرى وهويتها وثقافتها. كما إنه رهن بانتصار قيم العدل والاحترام المتبادل، والتسامح فى الخلاف والتباين، واعتباره عنصر إثراء للثقافة المشتركة، ليصبح من ثم، عامل قوة وترابط بدلاً من أن يبقى عامل فرقة وتناحر.

ونتيجة لذلك، سوف تتجه الجهود نحو بناء دولة تكون السيادة فيها للشعب، وتعمل أجهزتها بإشراف الشعب وتحت رقابته، وتتألق

فيها حقوق الإنسان، وتعمل آلياتها الإدارية والاقتصادية لضمان الازدهار والرفاهية.

٢ - علاقات خارجية صحية:

ويمكن التصريح باطمئنان بأن بناء سرح الديمقراطية فى الوطن، سوف لا يستظل به المواطنون فقط، ولا تقف آثاره الحميدة داخل الحدود فحسب، وإنما تمتد لتشمل العلاقات الخارجية .. فوجود كيان ديمقراطى فى إريتريا، متحرر من الشوفينية والصليبية والنزعات العدوانية، لابد أن يساعد فى خلق وئام تام مع الجيران فى الاتجاهات الأربعة، والاهتداء بمبادىء السلام والتعايش وحسن الجوار، وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للغير، والتعاون المثمر والإسهام فى ترسيخ دعائم السلام العالمى. ذلك لأن السياسة الخارجية، ليست إلا انعكاسًا للأوضاع الداخلية. وإن الروح العدوانية، ليست إلا وليدة ضيق الأفق، ويجب التعاون لبتر أسبابها واقتلاعها من جذورها.

٣ - التنمية:

وواضح تمامًا أن بلادنا التى تتمتع بموقع استراتيجى متميز يشكل جزءًا من ثروتها القومية، ستكون المستفيد الأول من التعايش

السلمى مع الجيران. فعندما تتمكن الدولة من استغلال موقعها الاستراتيجى للمصلحة المشتركة، وتكتسب الاحترام العالمى، ستكون قادرة على توظيف مواردها الطبيعية بشكل فعال، وتصبح لا محالة محط أنظار المستثمر الأجنبى، ومركز انطلاق تجارى وصناعى، ومقراً للتوكيلات التجارية والصناعية والسياحية، التى يتسابق المستثمرون ليؤمنوا لأنفسهم فيه موطئ قدم، الأمر الذى يساعد حتماً على بناء قاعدة اقتصادية متينة تتطلع إليها أسواق مئات الملايين فى محيطها الجغرافى.

أما العداء والاستعداء والتعامل بعنجهية، فى محيط الجوار (إثيوبيا/ السودان/ جيبوتى/ اليمن/ السعودية/ مصر) فإنها مبادرات غير محمودة العواقب. والشعب وحده هو الذى ينفق على التوتر من قوت يومه، فضلاً عما يفوته بسبب العلاقات المتوترة من مكاسب. وهو الذى يدفع فى النهاية تكاليف آلة الحرب والمناوشات.

٤ - المستقبل المشرق:

وفى نهاية المطاف، تعالوا بنا نقف برهة وقفة تأمل أمام الصورة المشرقة التى يدعونا إليها النظام الديمقراطى الاتحادى، لمقارنتها

بسرعة خاطفة بالأوضاع الحالية التى أدخلنا فيها النظام الديكتاتورى الحالى. فإنه:

أ ـ عندما تتهيأ ظروف العودة للاجئين وتعبد طرقها ويعود اللاجئون إلى قراهم ومراعيهم ومزارعهم ستزدهر الحياة الاقتصادية، لا محالة، ويرجع المستثمرون الإريتريون، قبل الأجانب، إلى دورهم ليرعوا مؤسساتهم الاقتصادية التى ستستوعب الآلاف من العمال، وتزود السوق بقدر كبير من إنتاجها، وقدر أكبر من القوى الشرائية. كما يعود الفنيون وأرباب المهن والعمال المهرة إلى مواقع الإنتاج...

ب ـ وحينما تسود الديمقراطية فى بلادنا ستعود التنظيمات السياسية المهاجرة من منفاها، وتمارس نشاطها السياسى فى داخل إريتريا ممارسة علنية، فى ظل الدستور وتحت رعاية القانون، الأمر الذى يغذى أفواج العودة، ويستقطب المستثمر الأجنبى الذى ظلت السلطات الحاكمة تلهث وراءه، طوال السنوات الماضية...

جـ ـ وحينما يكون لكل إقليم إدارته الذاتية، فسوف تنشأ المباراة الحرة الشريفة بين الأقاليم فى التنمية والتعمير، وتزدهر الحياة

الاقتصادية لكل إقليم بالتكامل مع الأقاليم الأخرى، وتنتعش الحياة الاجتماعية والثقافية فى كل الأقاليم، مستعيراً بعضها من بعض، من صور الثقافة ما يتلاءم مع مفاهيمه...

د – وحينما يكون لكل إقليم إدارته الذاتية، فسوف يكون لمواطنى كل إقليم الحق فى التعامل بإحدى اللغتين الرسميتين التى يختارونها، طبقًا لنتيجة الاستفتاء، ولا تفرض عليهم اللغة التقرينية، كما فرضت عليهم الأمهرية فى الماضى.. فلا يشعرون بالغربة فى وطنهم. وسيكون لهم فى إقليمهم الحق فى سن القوانين التى تمكن من ضبط الشارع العام، فتمنع البغاء والدعارة والبارات، مثلاً، وتنهى تجارة الأعراض، وتنظم التعليم العام. وفقًا لقيم المجتمع وضميره. وسوف يحتكمون إلى شريعتهم فى أحوالهم الشخصية. ويكون لهم رأيهم فى التجنيد الإجبارى بالنسبة للمرأة وزواج المسلمة من مسيحى، أو العكس ....

كل هذا بالطبع دون مساس بحق الآخرين فى العيش كما يريدون، وإباحة ما يشتهون، وفقًا لقيمهم وما يرضى ضمائرهم فإن ﴿لكم دينكم ولى دين﴾.

وقد يندفع البعض لإبداء التعجب من حالة وجود قوانين متباينة في بلد واحد لتحكم نفس الموضوع. لكن علامات تعجبهم هذه، سرعان ما تتلاشى، حين يدركون وجود نماذج من ذلك في الولايات الأمريكية المتحدة. وعلى سبيل المثال نذكر قوانين الأحوال الشخصية، إذ يباح الطلاق في بعض الولايات الأمريكية ولا يباح في أخرى. كما أن عقوبة الإعدام مشروعة في بعض الولايات فقط، وأن سن الرشد يختلف بمجرد الانتقال من ولاية إلى أخرى. فيعتبر المواطن قاصراً، لا يجوز له التعاقد أو التصرف في أمواله، في ولاية ما، بينما يكون بالغًا كامل الأهلية في ولاية أخرى....

وأخيراً يهمنا أن نبين أن هذه الأفكار إنما تمثل الحد الأدنى من المطالب لضمان التعايش في هذا البلد، وأصبح النضال من أجلها واجب كل المواطنين الشرفاء. ولأن التنظيم هو الجسر الموصل بين النظرية والتطبيق، فإن على ذوي الرأي والمفكرين من أصحاب الحقوق والمطالب، إيجاد الأدوات التنظيمية المناسبة لترسيخ هذه الأفكار وبرمجتها وقيادة العمل التنفيذي، معتصمين بحبل الله، أولاً، ومتمسكين بمصالحهم الحيوية، ثانيًا. وهي مصالح يعترف بها الآخرون، ولكنهم لا يتحمسون للدفاع عنها بنفس القوة. وعلى هذا

الأساس يقوم هذا التنظيم، بعد ذلك، بالتحرك من أجل التفاوض مع الغير، وصياغة التحالف مع الآخرين.

وإذا كان الحرص على العدالة والمساواة قد دفع بحثنا هذا إلى إبداء اهتمام خاص لمشكلة المسلمين فى هذا البلد، نظراً لما يتعرضون له من مضاعف الظلم والاضطهاد (القومى والدينى) فان طبيعة المشكلة التى نسعى لمعالجتها، وعموميتها، وتاثيرها على الوطن بشكل عام، سيجعل منها، بلا جدال، مشكلة وطنية تستأثر باهتمام الجميع.

ومن هنا، يحق لنا أن نأمل بأن الوطنيين من المسيحيين سوف يرون فيما نطرح مطالب وطنية عادلة، مستوحاة من قيم العدل والمساواة، ومنسجمة مع روح الديمقراطية ومب ادىء حقوق الإنسان، وكفيلة بوضع حلول مناسبة لمشكلة وطنية ملحة. وأنها لذلك ستكون جديرة بالمساندة والتأييد .. أما الشوفونيون والصليبيون والمنافقون، الذين يأكلون كما تأكل الأنعام، والذين يرون فى تمتع المسلمين بالحقوق يشكل انتقاصاً مما اكتسبوا هم، فإنهم لا ينصرون، وسيسجل عليهم التاريخ معاداتهم للوطن وتآمرهم على الوحدة الوطنية، سواء شعروا بذلك، أم أنهم لا

يشعرون.

ورغم كل المعوقات التى تظهر أمامنا بين حين وآخر، يمكننا أن نجزم بأن الغد سيكون، بإذن الله، أكثر إشراقًا، وأن أروع الأيام ما لم يأت بعد، وأسعد الأطفال من لم يولد بعد.

وبالله نستعين، وهو «نعم المولى ونعم النصير».

* * *

مبادىء وأهداف جبهة التحرير الاريترية / التنظيم الوطني الموحد

المبادىء والأهداف

•• تلتقى التجمعات البشرية ، شعوباً كانت أو أمماً ، فى سعيها إلى الرقى المادى والروحى ، وتحقيق السعادة ، والنزوع نحو الأفضل من الخيارات المتاحة أمامها ، فى مسيرتها التاريخية التى لا تتوقف حتى يرث الله الأرض ومن عليها ... والتنظيمات الوطنية التي تقوم بتوجيه أوسع القطاعات الجماهيرية في المسيرة التاريخية ، وتقود شعوبها من نصر إلى نصر ، لابد أن تمتلك من وضوح الرؤية ما يمكنها من تحديد غاياتها وأهدافها ، بدقة واطمئنان ...

•• ولا جدال في أن الحركة الجماهيرية التى تتسم بالنضج والوعي ، لابد أن تتجسد فى تنظيم وطنى ، يشكل الجسر الذى يربط بين النظرية والتطبيق . فليس ثمة حركة بدون تنظيم ، وليس ثمة تنظيم بدون أهداف ، أو بدون جماهير وقيادة .

وتتميز الجماهير بطبيعتها بالصلابة والثبات . كما تتميز بسلوكيات التضحية والفداء والتفانى والإقدام والوفاء . ولا تتردد الجماهير عن الانطلاق في الاتجاه الذى ترسمه القيادة ، وعن تفجير طاقاتها لبناء المستقبل وصناعة التاريخ ، حين تجد الوضوح فى الأهداف والحزم في المواقف ... وهذا هو دور القيادة ومن معها من الطلائع .

ولكى لا تتعثر الإنطلاقة ولا تنحرف المسيرة ، ينبغى السعى لبلورة الأهداف بشكل لايحتمل الضبابية والغموض .. وفي هذا الصدد ، لابد من مراعاة جملة من الإعتبارات ، ووضعها نصب الأعين باستمرار ، وأهمها الاحاطة بطبيعة المرحلة ، فإذا كانت الغاية دائماً تتمثل ، كما أسلفنا ، في الرقى المادى والروحى ، وتحقيق السعادة البشرية ، والنزوع نحو الأفضل ، فإن لكل مرحلة أهدافها التي لايمكن تحديدها إلا عبر تصنيف كل مرحلة على حدة ، وفهم طبيعتها وإدراك متطلباتها ، الأمر الذى يستوجب الوقوف عند كل منعطف تاريخى ، لتقييم ما فات من المراحل واستكشاف ماهوآت ، والنظر بتأمل إلى ماهية المرحلة ، للاستعانة بذلك على إدراك أهداف المرحلة التالية ، والإلمام بالشروط الواجب توافرها لتحقيق تلك الأهداف .

وهنا نصل الى جوهر القضية ، إذ يطرح السؤال نفسه : ماذا كانت أهداف الشعب الاريترى فى مرحلة التحرر الوطنى ؟ وما هى أهدافه اليوم ، بعد أن تحقق الاستقلال ؟

والإجابة على هذا السؤال لا تحتاج إلى كبير عناء ، وقد تولى الرواد الأوائل ذلك ، منذ الوهلة الأولى لانطلاقة الكفاح المسلح ، بتصنيفهم المرحلة بأنها ، مرحلة تحرر وطنى ، وانعكس ذلك الوصف على الثورة ذاتها ، فأطلق عليها (ثورة التحرر الوطنى) . وبناء على فهم دقيق لضرورات المرحلة وإدراك واع لمقتضياتها ، كان التركيز دائماً على : (أ) الاستقلال كهدف و(ب) الكفاح المسلح كوسيلة رئيسية للتحرير و(ج) **الوحدة الوطنية** كشرط لتحقيق النصر ومعبر وحيد إلى الاستقلال ... وعلى هذه الأسس الثلاثة بنت الثورة استراتيجيتها ورسمت نهجها . وبالاعتماد على هذا الفهم كان عليها أن تطور أساليبها وتكتيكاتها ، وأن تتجنب المتاهات الايديولوجية .

وبعد ثلاثين عاماً من بداية النضال المسلح ، أنجزت الثورة الاريترية مهام المرحلة ، حين تم جلاء القوات الاجنبية ، وتم تحرير البلاد وتحقق الاستقلال الوطنى . وتأكد عندئذ ، الانتقال إلى مرحلة جديدة ، هى مرحلة الاستقرار والبناء والتعمير ..

إن عشية هذا الإنجاز تدعونا إلى الوقوف أمامه وقفة إجلال وإكبار . فقد تحقق هذا الإنجاز بجوده عالية ، نتيجة لنضال مسلح خاضته أجيال متعاقبة ، قدمت لله لها أن تقاتل في سبيله ، فضحت من الأرواح والأنفس والأموال ، ومن الدماء والدموع والعرق ، ومن آلام الغربة والتشرد والجوع والحرمان ، ما فاق كل تصور وإحساس ، حتى انتصرت فتركت لهذا الجيل وطناً مستقلاً ، وسيادة لا ينازعه في ملكيته أحد .

إن أرواح الشهداء الذين دفعوا أرواحهم مقابل إيجاد الوطن الحر ، تناديانا من أعلا العليين ، وتطالبنا بأن نعمل على (ترتيب البيت من الداخل) حتى يكون صالحاً لبناء حياة أفضل . كذلك تردد جموع اللاجئين وجرحى حرب التحرير وكافة قطاعات الشعب الاريتري .

ولكي يكون الوطن صالحاً لبناء حياة أفضل ، لابد أن تتوافر فيه شروط معينة ، أهمها : (١) أن يشعر الناس فيه بالعزة والكرامة الوطنية . (٢) أن يسود في ربوعه العدل وتنتعش مبادئ حقوق الانسان (٣) أن يتمتع أفراده وجماعاته بالندية والمساواة والاحترام المتبادل (٤) أن يكون لكل إقليم حصته في التنمية المتوازنة ونصيبه العادل في الثروة المشتركة . إنطلاقاً مما تقدم ، يرى التنظيم الوطني الموحد من واجبه أن يتصدى لوضع النقاط فوق الحروف ، وأن ينبري ليعلن للناس كافة أهداف المرحلة الراهنة لنضال الشعب الاريتري ، في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ويشير إلى روابطه الداخلية وعلاقاته مع الجيران ، على النحو التالي :

● أولاً : صياغة دستور ديمقراطي نابع من إرادة الشعب ومنجسم مع ضميره وقيمه .. دستور يرتكز على الثوابت الوطنية ، وعلى رأسها ثنائية اللغة حقوق الانسان والحريات العامة ، وينظم الحياة الديمقراطية وتعدد الأحزاب ، ويرسم الفواصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ...

● ثانياً : إقامة نظام اتحادي فدرالي ، يحكم على الإقليمي ، على أساس الفدرالية بين الأقاليم ، بطريقة تضمن لكل إقليم الحق في تسيير أموره الداخلية ، وفي مقدمتها الشئون الدينية والثقافية والتعليمية ، والمسائل البيئية والصحية ، وقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتحول دون هيمنة قومية واحدة على سائر أنحاء الوطن ، وتعمق الاحساس بالانتماء والشعور بالمواطنة ، مع مراعاة مصالح المجموعات المتواجدة في كل إقليم .

● ثالثاً : رعاية الأسرة ، باعتبارها النواة الأساسية للمجتمع ، وحمايتها من التفكك والانحلال ، واعتبار سلامة المجتمع في سلامتها ، وإقامة الروابط والعلاقات الأسرية ، وفقاً لتعاليم الدين وقيم المجتمع .

● رابعاً : بناء نظام اقتصادي عادل ، يعتمد على قوانين السوق الطبيعية ، ويحقق التنمية المتوازنة بين الأقاليم ، ويضمن حق العمل للجميع ، ويوفر الخدمات العامة والرعاية ، وفقاً لمعايير العدالة الاجتماعية .

● خامساً : اتباع سياسة خارجية تقوم على قواعد السلم وحسن الجوار ، والمحافظة على ثوابت بلادنا وانسجامها مع محيطها الجغرافي ، وتعزيز التعاون بين دول المنطقة ، وتقود نحو الاستقرار اللازم للتنمية والرخاء والازدهار .

هذه هي الأهداف التي يقف من أجلها التنظيم الوطني الموحد ، حارساً أميناً ، ومناضلاً جسوراً . وهي تشكل نسيجاً ديمقراطيا متكاملاً ، يضمن لشعبنا وحدته الوطنية ، ويؤمن له السعادة والعزة والكرامة . غير أننا ندرك تمام الادراك ، استحالة ممارستها في واقع الحياة ، الا اذا استعاد شعبنا حقه في حكم نفسه بنفسه ، في إطار جبهة وطنية عريضة . ومن أجل هذا نناضل صفاً واحداً كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً .

عاش الشعب الاريتري ، والموت لأعداء الديمقراطية ، أعداء الشعب ، والخلد لشهدائنا الأبرار .

فبراير ٢٠٠٠